هيمنة اقتصادية تمهيداً للتوظيف السياسي

روسيا والاتحاد الأوراسي

تسعى روسيا إلى استعادة أمجادٍ غابرة، وذلك عبر السعي الحثيث لإنجاز «الاتحاد الأوراسي»، الهادف إلى جمع عدد من الدول التي كانت تدور سابقاً في فلك الاتحاد السوفييتي، لبناء قوة عالمية جديدة

لشركاء روسيا حسابات خارج الحلم الأوراسي الأيديولوجي (ساشا موردوفيتس/Getty)

موسكو ـ **منذر بدر حلوم**

بات العالم اليوم أمام اتحاد أوراسي جديد، تُهيمن عليه موسكو اقتصادياً، وتطمح إلى توظيفه سياسياً. فهل يشكل اتحاد الضعفاء قوة؟ وهل يمكن لبلد يقوم اقتصاده على بيع المواد الخام أن يواجه الولايات المتحدة، حتى لو اتّحد مع بلدان أخرى تشبهه، أو أقلّ نمواً وإنتاجاً للقيمة المضافة منه؟ أم هل تفيد مواجهة المستقبل الذي يقوم على التكنولوجيات المتطورة والتحكّم عن بُعد بعقلية الكتلة البشرية والأحجام الكبيرة؟ أم أن موسكو تبحث في كل اتحاد جديد تسعى إليه، عن الزمن السوفييتي المفقود، زمن القرار السياسي الموحّد والدولة القوية التي يحسب لها العالم ألف حساب؟ ما يبدو واضحاً هو أنّ شركاء موسكو يبحثون عن شيء آخر، وأن كلاً منهم ينطوي على مصالحه.

في العاشر من شهر أكتوبر/ تشرين الأول الحالي، عُقدت في مدينة مينسك، عاصمة روسيا البيضاء، قمتان. الأولى، لمجلس «زعماء بلدان رابطة الدول المستقلة»، والثانية، لمجلس «المجموعة الاقتصادية الأوراسية». وقد وُجدت «رابطة الدول المستقلة»، في حينه، كما هو معلوم، كمحاولة لإعادة ما يُمكن إعادته من أسباب القوة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

لم ترقَ الرابطة إلى مستوى الحلف، وبقيت شكلية وبروتوكولية، أكثر ممّا هي فاعلة. وعلى الرغم من أن أوكرانيا كانت، سنة 1991، إحدى ثلاث دول شكلت الرابطة، إلا أن رئيسها غاب عن قمة مينسك وأناب عنه سفير كييف لدى روسيا البيضاء. في مينسك، جرى اتخاذ قرار بحل «المجموعة الاقتصادية الأوراسية»، وقرار آخر بتشكيل اتحاد أوراسي بدلاً منها.

ووقّع كل من رؤساء روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان وقرغيزيا وطاجيكستان، وثيقة تنهي وجود «المجموعة الاقتصادية الأوراسية»، والانتقال إلى ما يسمى بـ«الاتحاد الاقتصادي الأوراسي»، الذي ينتظر أن يبصر النور في الأول من يناير/ كانون الثاني 2015.

واعتبر الإعلام الروسي أنّ «الاتحاد الجديد سيكون الأكبر من حيث المساحة التي يشملها في العالم (أكثر من عشرين مليون كيلومتر مربع)، وأنّ عدد السكان التابعين له 170 مليون نسمة»، ملمحاً إلى أنّهم مقاتلون عند اللزوم وليس فقط مجرد مستهلكين.

كما يتحدث الإعلام عن أن الاتحاد الجديد سيشغل المرتبة السادسة في العالم، في مؤشر حصة الفرد من ناتج الدخل القومي. ويشار هنا إلى أن الاتحاد، الذي تشكّل بدايةً من روسيا وكازاخستان وروسيا البيضاء، انضمت إليه أرمينيا، وسوف تلتحق به قرغيزيا في وقت قريب.

> يبدأ العمل فعلياً في الاتحاد الأوراسي في يناير المقبل

ولا يُخفى أن منظّري المشروع الأوراسي، يتجاوز حلمهم الأبعاد الاقتصادية نحو فكرة تقع في صميم الهوية الروسية، أي روسيا بوصفها دولة «أورو آسيوية»، ومركزاً لأمبراطورية يحرسها نسر الدولة ذي الرأسين المتطلعين إلى الشرق والغرب.

لكن لشركاء روسيا حسابات أخرى، خارج الحلم الأوراسي الأيديولوجي. ولذلك تراهم شديدي الحذر في ما يتجاوز التنسيق التجاري، تحديداً في المسائل ذات الأبعاد السياسية. وتجلّى ذلك بوضوح على خلفية الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، فهم لم يوافقوا على إجراءات جمركية كانت موسكو اقترحتها ضد كييف، ما قلّل من أهمية إجراءات الحظر الجوابية التي اتخذتها موسكو ضد الغرب، وترك الباب مفتوحاً لوصول السلع الغربية إلى روسيا عبر حدودها مع شركائها الأوراسيين، خصوصاً روسيا البيضاء.

لكن ذلك كله لم يمنع الزعماء من إعلاء شأن الاتحاد الجديد. إذ أعلن الرئيس فلاديمير بوتين، أن «المجموعة الاقتصادية الأوراسية حقّقت مهمتها، فضمنت تطوير التكامل الأوراسي إلى الأمام، ووضعت الأسس لإنشاء الاتحاد الجمركي والفضاء الاقتصادي الموحّد لروسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان».

ويضيف «نتحوّل إلى مستوى جديد، أعلى من التكامل، ما يُتيح لنا التصدّي بفاعلية أكبر، لمشاكل تحديث اقتصادات بلداننا، وتحسين قدراتها التنافسية». ووافق رئيس روسيا البيضاء، ألكسندر لوكاشينكو، على كلام بوتين، معقّباً: «يعكس قرار تغيير صيغة التفاعل الأوراسي، الاتجاهات الحديثة للتكامل في فضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي». وأكد أن «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي شكّل مركزاً اقتصادياً جديداً وقوياً على خريطة العالم».

ولكن، على الرغم من أنّ التكامل يشكل ركيزة الاتحاد الجديد المعلنة، إلا أنّ مشاريعاً إنتاجية تكاملية لا تلاحظ في فضائه. فبصرف النظر عن رغبة مشتركة تسود فضاءه في التحرّر من الهيمنة الأميركية، إلا أن العملة الموحدة في مواجهة هيمنة الدولار، تبقى مطلباً أقرب إلى الشعار.

مع العلم بأن تاريخ منطقة عملة الروبل الموحّدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، شهد تجربة دامت ثلاث سنوات بين عامي 1991 و1994، حين استمر في البداية استخدام الروبل السوفييتي في دول «رابطة الدول المستقلة»، تم الانتقال إلى الروبل الروسي. وانفردت كل دولة بصكّ عملتها الخاصة بعد عام 1994، تأكيداً على استقلاليتها السياسية.

ونوقشت مشاريع العودة إلى منطقة الروبل المشتركة، مراراً، بداية في إطار «رابطة الدول المستقلة»، ثم بين روسيا وروسيا البيضاء، إلا أن أيّاً منها لم يتكلّل بالنجاح، واليوم يعود الحديث عن الموضوع نفسه في إطار الاتحاد الأوراسي الجديد. وتُناقش المشاريع في ظلّ استخدام جمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية للروبل الروسي فقط في خارج روسيا.

وفي السياق، فقد نشرت صحيفة الكرملين، «روسيسكايا غازيتا»، في أغسطس/ آب الماضي، تقريراً تشير فيه إلى أن «دول المجموعة الأوراسية ستوسّع استخدام عملاتها الوطنية في الحسابات في ما بينها، مع محاولة إيجاد نظام تسديد مشترك، على أمل أن يشكل ذلك قاعدة للوصول إلى عملة موحّدة». ورأت الصحيفة أن «العقوبات الغربية على روسيا يمكن أن تسرّع من هذه العملية».

وأما سياسياً، فالاتحاد الأوراسي الجديد، من زاوية المعايير التكنولوجية والاقتصادية والتنموية، لا يرقى إلى قطب عالمي أو مركز قوة عالمي في مواجهة الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن فاعليته تنحصر في الإطار الإقليمي.

وممّا يعرقل تحوّله إلى قوة عالمية، تباين السياسات الخارجية لدوله وخشيتها من هيمنة روسيا على الاتحاد الجديد ومن سياسات الكرملين الخارجية المغامرة. وبالتالي، لا يُمكن الحديث عن قوة الاتحاد الجديد ما لم تحلّ مسألة «السياسات الخارجية».

العلاقة مع واشنطن في «الحضيض»

أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس الإثنين، أن العلاقات الروسية الأميركية «بلغت الحضيض» وأن ذلك سيستمر طويلاً. وقال لافروف، في مؤتمر صحافي أمام المشاركين في «الجامعة المدنية» التي ينظمها الحزب الحاكم «روسيا الموحدة» في موسكو، «نزلنا إلى الحضيض، ونأمل حقاً أن يكون هذا الانهيار في مستوى التعاون قد بلغ حده الأدنى، ولن يسير إلى مزيد من التدهور».

تركيا تطوي ملف «عملية 17 و25 ديسمبر»

المعارضة غاضبة من إغلاق تحقيقات أكبر شبهة فساد

إسطنبول ـ **باسم دباغ**

لاقى قرار النيابة العامة في مدينة إسطنبول، قبل أيام، بإغلاق قضية اتهامات الفساد، المعروفة بـ«عملية 17 و25 ديسمبر/كانون الأول»، استهجاناً واسعاً من قبل أحزاب المعارضة التركية. ودعا زعيم أكبر أحزاب المعارضة، حزب «الشعب الجمهوري»، كمال كلجدار أوغلو، الحكومة التركية إلى الإعلان عن الأسبوع بين 17 و25 ديسمبر/كانون الاول كـ«أسبوع السارقين»، مضيفاً «يجب الاحتفال بأسبوع السارقين في مقر حزب (العدالة والتنمية)»، وذلك عبر تغريدة على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر». كما انتقد زعيم حزب «الحركة القومية» المعارض، دولت بهجلي، القرار أيضاً، قائلاً: «إن كنت ترغب في العثور على الأشخاص، الذين يكسبون المال الحرام، فلتنظر إلى المتهمين، الذين تم القبض عليهم بالجرم المشهود بين 17 و25 ديسمبر/كانون الأول بتهم الرشوة، وتكوين عصابات للفساد، وتهريب الذهب، وغسيل الاموال، ستراهم قد احتلوا كل خلية في (العدالة والتنمية)». واستكمل نائب رئيس الحزب، تيكين بينغول، الهجوم قائلاً: «يمكن اعتبار قرار النيابة العامة المؤشر الأكثر دلالة على كيفية انتهاء العدالة في تركيا، فالتاريخ بين 17 و25 ديسمبر/كانون الأول هو تاريخ توقف ساعة العدالة التركية».

وكان المدّعي العام في مدينة إسطنبول، أكرم أيدينر، قد قرر عدم المضيّ قدماً في التحقيقات بشأن قضية الكسب غير المشروع، والتي طالت 53 شخصاً، من بينهم باريش غولر، نجل وزير الداخلية السابق، عمر غولر، وصالح كان جاغلايان، نجل وزير الاقتصاد السابق، ظفر جاغلايان، فضلاً عن موظفين حكوميين ورجال أعمال بارزين، ومدير بنك خلق الحكومي التركي، سليمان أرسلان، ورجل الأعمال الإيراني الأذري، رضا ضراب.

وبذلك يكون قد جرى إغلاق القسم الأخير من القضية، التي عصفت بالدائرة المقرّبة من الرئيس الحالي، رجب طيب أردوغان، في عام 2013، في حين يستمرّ التحقيق البرلماني في القضية المعروفة باسم «عملية 17 ديسمبر/كانون الأول».

وأشار المدّعي في وحدة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة في مكتب الادّعاء العام في مدينة إسطنبول، أكرم أيدينر، يوم الجمعة الماضي، إلى أنّ إغلاق القضية جاء بسبب عدم وجود الأرضية القانونية الكافية لاتّخاذ إجراءات إضافية ضد المشتبه فيهم، إذ تتضمّن الأدلة المقدّمة بخصوص اتّهامات الفساد، بعض المشاكل.

السيطرة على القضاء

جاءت القرارات في هذه القضية بعد الاتهامات الشديدة التي طالت حكومة «العدلة والتنمية» التركية بمحاولتها السيطرة على القضاء، إثر الحملة الواسعة التي قام بها وزير العدل، بكير بوزداغ، لحثّ القضاة والمدعين العامين في البلاد على التصويت لكتلة «وحدة القضاء» التابعة للحكومة، في انتخابات المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، التي أُجريت في 12أكتوبر/تشرين الاول الحالي، وأسفرت عن سيطرة واسعة للكتلة المحسوبة على الحزب الحاكم.

وفيما يخص الأموال، التي تمت مصادرتها في منزل المدير السابق لبنك خلق الحكومة، سليمان أرسلان، قرر المدعي العام إرسال هذه الأموال إلى ولاية إسطنبول، وعلى الرغم من إسقاط التهم الموجهة لأرسلان مع باقي المجموعة، إلا أن المدعي العام قرر استمرار التحقيقات في تهمة جمع التبرعات بشكل غير قانوني، والموجّهة إلى أرسلان، الأمر الذي اعتبره جريمة إدارية.

> القضية عصفت بالدائرة المقرّبة من رجب طيب أردوغان

وكان أرسلان قد أنكر كل التهم الموجّهة إليه، وعاد أردوغان في شباط/فبراير الماضي إلى التأكيد بأن الأموال المصادرة كانت مخصصة للأعمال الخيرية، قائلاً: «إن ما أفهمه فيما يخص الفساد هو كالتالي: هل تمت سرقة خزائن الدولة أم لا؟ إن الاموال، التي تم العثور عليها في صندوق الأحذية، لم تكن مأخوذة أو مسروقة من خزائن بنك خلق».

وكانت المرحلة الأولى من التحقيق قد انطلقت في 17 ديسمبر/كانون الأول، حين تمّ اتهام رجل الأعمال، رضا ضراب، برشوة كبار الشخصيات الحكومية، لتسهيل عمليات الالتفاف على العقوبات الدولية، التي كانت موضوعة ضد النشاطات الاقتصادية لمجموعة من الشركات الإيرانية، عبر إرسال الذهب بدل المال.

واستند الادّعاء حينها على حادثة قيام الشرطة التركية بمصادرة 4,5 ملايين دولار، كانت موجودة في منزل مدير بنك خلق، وموضوعة في صندوق للأحذية.

وكانت الحكومة التركية، حينها، قد رفضت جميع الادّعاءات المتعلّقة بقضية الكسب غير المشروع، أو ما يسمّى «عملية 17 ديسمبر/كانون الأول»، قائلة إنّ القضية كلها كانت من تدبير حركة «الخدمة» بقيادة الداعية الإسلامي، فتح الله غولن، وذلك في سبيل القيام بانقلاب مدني وإسقاط الحكومة. يُذكر أنّ البرلمان التركي كان قد قرّر إنشاء لجنة للتحقيق مع أربعة وزراء سابقين بشأن مزاعم الفساد، ولكن اللجنة البرلمانية لم تتمكّن من عقد اجتماعها الأوّل حتى أوائل يوليو/تموز الماضي، لتطلب الجمعة أيضاً تمديداً آخر لمهمتها، لمدّة شهرين.

■ هذا مؤلم الآن: نسبة تأييد هولاند بلغت 15 في المائة فقط. 86 في المائة يقولون إنهم لا يريدون له الترشح للرئاسة في عام 2017.

■ هولاند لم يحقق شيئاً لفرنسا من الذي تعهد به.

■ في الفيلم القادم «حياة فرانسوا هولاند» سيؤدي هولاند بنفسه الدور. لن يقبل أحد أن يقوم بتأديته

■ توقفوا عن القول إنه يعمل. #هولاند لم يعمل أبداً.

■ لا أفهم لماذا كانت سيغولين رويال تعيش مع فرانسوا هولاند.

■ وضع فرانسوا #هولاند معقد بشدة. هناك هوة واسعة بينه وبين الفرنسيين.

■ هولاند. مجزرة استطلاعات الرأي بحقه مستمرة.

■ فرانسوا هولاند. إنه السقوط.

■ لماذا يجب أن أصوّت لهولاند؟ ليس هناك ما يدفعني إلى ذلك.

الحدث

تشير خطوتا فتح تركيا حدودها أمام البشمركة لنجدة عين العرب، ورمي المقاتلات الأميركية ذخيرة للمدينة، إلى تغيّر قد يقلب موازين المعركة

تحوّلات عين العرب

اسطنبول ـ **عيسى سميسم**

يبدو أن الضغوط الأميركية على تركيا، لناحية تسليح الفصائل الكردية في مدينة عين العرب، وفتح حدودها أمام المقاتلين الأكراد الراغبين بالدفاع عن المدينة، قد نجحت في التوصل لحل وسط، تجلى من خلال سماح تركيا لمقاتلي البشمركة العراقية الدخول عبر الأراضي التركية لمحاربة تنظيم «داعش». وفتح مُكملة قامت بها الولايات المتحدة من خلال عملية إنزال جوي ليل أول من أمس، لأسلحة وذخائر للمقاتلين الأكراد، بالإضافة للمساعدات الإنسانية والطبية، الأمر الذي يعزز موقف الفصائل التي تقاتل ضمن المدينة، وهو ما يرجح وقف تقدم التنظيم، أو الحفاظ على حالة استعصاء عسكري في المنطقة ريثما يتم التوصل لحل سياسي، ولا سيما أن التنظيم لا يزال يمتلك خطوط إمداد عبر الرقة وتل أبيض، لم تقم قوات التحالف بقطعها حتى الآن، ما يعزز فرضية تحويل المعركة في عين العرب إلى لعبة سياسية وعدم الجدية في حسمها في الوقت الراهن على الأقل.

تبدو الخطوة الأميركية بإنزال جوي لأسلحة وذخائر للمقاتلين الأكراد في عين العرب، رسالة أميركية واضحة للجانب التركي باتجاه اتخاذ خطوة نحو أخذ دور في الحرب، مفادها أن الولايات المتحدة تستطيع بمعزل عن تركيا أن تقدم السلاح للمقاتلين الأكراد، وهو ما دفع الحكومة التركية للموافقة على دخول قوات البشمركة العراقية إلى عين العرب عبر الأراضي التركية، قبل الحديث عن أي من الشروط التركية للدخول في التحالف الدولي، والمتمثلة في إنشاء منطقة عازلة ومنطقة حظر جوي وتأمين المدنيين، بالإضافة إلى إدراج محاربة النظام بالتزامن مع محاربة داعش، ويشكل خرقا للشرط التركي بعدم تسليح أكراد سورية.

وتضم قوات البشمركة العراقية بين صفوفها ما يزيد على خمسة آلاف مقاتل كردي سوري، من عناصر جيش النظام السوري الذين انشقوا عنه إبان الثورة، ومن بعض المدنيين الذين يرفضون سياسة وحدات حماية الشعب التي تسيطر ضمن المناطق الكردية شمال سورية والتي تعمل بالتنسيق مع النظام، وهي عناصر مدربة، ويمكن أن تشكل فارقا في المعركة الدائرة في مدينة عين العرب. ويرى كثيرون أن الولايات المتحدة تحاول استثمار موضوع تنظيم داعش سياسيا، في ابتزاز كل الأطراف في المنطقة، وعلى رأسهم تركيا، لزجها في الحرب الدائرة على حدودها الجنوبية، وإثارة الرأي العام داخل تركيا ضد الحكومة بهدف إضعافها، مستفيدة من الانقسام الكبير في الرأي العام التركي حول الموقف من التدخل في شمال سورية، ذلك أن هناك تيارا قوميا يعارض بشدة أي دخول تركي ضمن الأراضي السورية، وهناك جمهور تركي كردي، يضغط باتجاه فتح الحدود التركية أمام المقاتلين الأكراد الذين يرغبون في الدفاع عن عين العرب، ما يشكل فرصة أمام الولايات المتحدة في توريط تركيا في الحرب وإضعاف الحكومة بهدف ابتزازها سياسياً.

كما أن استجابة الأميركيين لمطالب رئيس إقليم كردستان العراق، مسعود البرزاني، والضغط على الجانب التركي من أجل تنفيذها، له رمزية سياسية تشير إلى مكانة البرزاني لدى الجانب الأميركي، الذي يعتبره الأميركيون شريكا استراتيجيا في المنطقة، ويمهد لإعطائه دورا أكبر في المستقبل.

عقوبات جديدة ضد دمشق

أقرّ الاتحاد الأوروبي، أمس الاثنين، عقوبات جديدة ضد النظام السوري، تستهدف بشكل خاص 16 شخصيّة مقربة من النظام ومتورّطة في أعمال القمع. ووجّه وزراء خارجية دول الاتحاد، الذين عقدوا اجتماعاً في لوكسمبورغ، بحسب وكالة «فرانس برس» العقوبات ضدّ الحكومة الجديدة. وأوضح مصدر أنّ العقوبات تتضمن تجميد الأصول ومنع السفر الى دول الاتحاد الأوروبي، وتشمل 16 شخصا وشركتين.

يراقبون سير معارك عين العرب من الحدود التركية (getty)

اعلن وزير الخارجية التركي، مولود جاويش اوغلو (الصورة)، امس الاثنين، ان «بلاده ساعدت قوات البشمركة، التابعة لاقليم كردستان العراق على العبور الى مدينة عين العرب». من جهته، اوضح وزير الخارجية الاميركي، جون كيري، ان الولايات المتحدة ابلغت تركيا ان تقديم اسلحة للاكراد قرب مدينة عين العرب جاء استجابة لازمة، ولا يُمثّل تغييرا في السياسة الاميركية.

تحقيق

لا ينوي اكراد العراق المشاركة مع الجيش العراقي في «تحرير» المناطق العربية من «داعش»، قرار سياسي يؤيّده السواد الاعظم من الرأي العام الكردي

كردستان أولاً وحصراً

أربيل ـ **العربي الجديد**

تردّدت أنباء عن إمكان دخول قوات البشمركة الكردية، عقب تلقيها أسلحة من دول عدة، إلى المناطق التي يسيطر عليها مسلحو تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) في شمال العراق لإخراج المسلحين منها بمساعدة عشائر عربية، لكن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني، وهو أرفع مسؤولي الأكراد، يؤكد أن البشمركة ستحرر المناطق الكردية فقط. وفي أول تصريح رسمي يدلي به برزاني، قال إن البشمركة ستعمل على «تحرير» المناطق الكردية فقط من سيطرة مسلحي «داعش»، ودعا العراقيين إلى «عدم التفرج على الأكراد والتحرك لتنظيم أنفسهم وتحرير مناطقهم»، وذلك يوم الجمعة الماضي.

وأبلغ برزاني، وهو المسؤول الأول عن قرار تحريك قوات البشمركة الكردية، نائب مستشار الأمن القومي الأميركي، توني بلينكن، خلال اجتماع معه في مدينة دهوك على الحدود العراقية التركية، أن قوات البشمركة استعادت السيطرة على مناطق كانت في قبضة مسلحي «داعش»، وستقوم بـ«تحرير» المناطق الكردية المتبقية بقبضتها. وأضاف برزاني أنه «يجب ألا ينتظر العراقيون أن تحلّ البشمركة محلهم في هزيمة (داعش)، لأننا سنحرر مناطقنا ولا يجوز أن يكونوا هم مراقبين عليهم أن يعيدوا تنظيم أنفسهم ويحرروا مناطقهم». وتعدّ تصريحات برزاني انعكاساً لرأي الجزء الأكبر من الشارع الكردي في إقليم كردستان، الذي يرفض انخراط البشمركة في أي عمليات عسكرية خارج المناطق التي يعدّونها جزءاً من خريطة كردستان. وازداد تحسس الأكراد إزاء العرب خلال الأعوام الأربعة الأخيرة منذ قررت بعض العشائر العربية في ديالى، نينوى، كركوك، وصلاح الدين، وهي مناطق لنفوذ العشائر العربية السنية ، دعم مسلّحي «داعش» سواء بشكل طوعي أو مكرهين تحت ضغوط.

وتقول طالبة جامعية في مدينة اربيل عزفت نفسها باسم باران، لـ«العربي الجديد»، «لا أريد أن يُقتل البشمرة من أجل تحرير مناطق العرب وأي أراض ليست للأكراد، لديهم رجالهم ليحملوا السلاح ويحرروا مناطقهم. لقد فتحنا أبوابنا، وها هو إقليم كردستان يأوي مئات الآلاف من العراقيين العرب على أراضيه وهناك آلاف المسيحيين وغيرهم يوفّر لهم المأوى والعمل للكثير من أبنائهم، يشاركوننا مناطقنا وهذا يكفي». أما المواطن ميلاد سامي، فيتساءل: «هل لدى البشمركة فكرة عن طبيعة المناطق العربية؟ لا أعتقد، أهل كل منطقة أدرى بها، وإذا ما تلقى أبناء كل منطقة التدريب الكافي والسلاح والعتاد سيقدرون على تحريرها». ويضيف لـ«العربي الجديد»: لقد «رأيت في بعض المناطق القريبة من مواقع التماس بين البشمركة ومسلّحي (داعش)، بين 20 إلى 25 من عناصر البشمركة في مواجهة داعش، لذلك لا اعتقد بتوفر القوات الكافية من عناصر البشمركة لإرسالها إلى الخارج للمساهمة بتحرير المناطق الأخرى. الأولوية لحماية أقليم كردستان».

وتقف العديد من المناطق التي سقطت وصلت أمس إلى القوات المدافعة عن كوباني، بعثت برسالة ضغط على تركيا لحثها على السماح بدخول قوات برية إلى المدينة، وإن الدعم يمكن أن يصل جواً إذا ما تعنتت تركيا ورفضت». وكشف أن «المجلس الوطني الكردي في سورية يرحب بهذه الخطوة»، مشيراً إلى أنه «لا يمكن لأحد أن يتفرد بواجب الدفاع عن الأرض وما تجربة كوباني إلا خير دليل». في المقابل، أكد ممثل المجلس الوطني الكردي في الائتلاف الوطني السوري المعارض، حواس خليل، في حديث لـ «العربي الجديد»، أن موافقة تركيا على دخول قوات البشمركة عبر أراضيها هو تغير إيجابي في الموقف التركي، ونحن في المجلس الوطني الكردي نثمن هذا الموقف ونطمح بمواقف أكثر ايجابية، لأننا حريصون على أفضل العلاقات مع الإخوة الأتراك، ونرتبط مع تركيا بحدود تزيد على 900 كيلومتر». وربط خليل التطور الأخير في الموقف التركي بحوارات مدينة دهوك التي تجري بين المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي التي تعتبر وحدات حماية الشعب جزءاً منها، «لأن التوصل إلى اتفاق كردي ـ كردي من شأنه أن يشجع الأتراك على اتخاذ مواقف أكثر إيجابية كون المجلس الوطني الكردي جزءاً من الائتلاف السوري المعارض، وبالتالي هو جزء من الثورة السورية التي تدعمها تركيا».

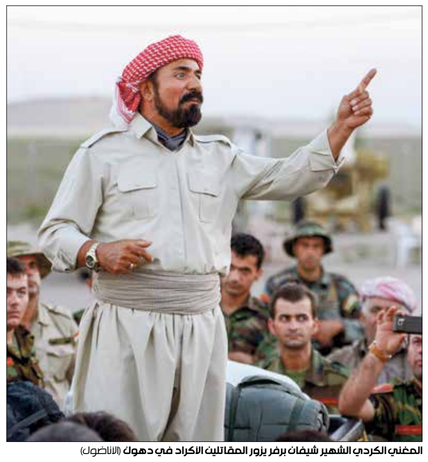
المغني الكردي الشهير شيفان برضر يزور المقاتلين الأكراد في دهوك (الأناضول)

> لا أريد أن يُقتل البشمركة لتحرير أي أراضٍ ليست للأكراد

بيد «داعش» مثل الموصل بانتظار تحركات للتحالف الدولي أو حكومة بغداد لإطلاق حملة عسكرية موسعة ضد المسلّحين، فيما يرى إقليم كردستان أنه يتحتّم على أبناء مدينة الموصل وعشائرها أن ينظّموا أنفسهم وتشكيل قوة لتحرير مدينتهم.

يقول برزاني إن «البشمركة أنهت مفعول المقولة التي تشير إلى أن داعش قوة لا يمكن هزيمتها، وعليه يجب زوال خوف العراقيين من المسلّحين ويبدأون بمهاجمة مسلّحي التنظيم». ويرى الزعيم الكردي أن العراقيين بحاجة إلى «إعادة تنظيم الجيش العراقي بطريقة تتيح لكافة المكونات العراقية أداء دور ويكون للجيش أهداف يوافق عليها الجميع».

الجيش العراقي والبشمركة

نقل بيان لمكتب الرئيس مسعود برزاني، عن نائب مستشار الأمن القومي الأميركي، توني بلينكن، قوله إن «أمام واشنطن وأربيل طريق طويل من التعاون مع دول التحالف الأخرى لهزيمة المسلّحين». ويضيف بلينكن: «أمل أن تتم إعادة تنظيم الجيش العراقي ليتمكن من الوصول في مستواه القتالي وقدراته الهجومي إلى مستوى البشمركة».

مرور الكرام

من «اليسكو» الروماني إلى «سيسيكو» المصري

وائل قنديل

ما هو قوام ذلك الاختراع المدمر لنظام السيسي في مصر والذي أطلقوا عليه «الشرطة المجتمعية» واستصدروا تشريعا بإقراره؟ تجارب التاريخ تقول إن تشكيل الآلة القمعية الجديدة لن يكون بعيدا عن الصفوف الخلفية من قيادات حزب حسني مبارك الحاكم، والذي عادت وجوهه تهيمن على السياسة والاقتصاد والإعلام مرة أخرى.

وبما أن مصر تعيش الآن في قلب المشهد الأخير من تجربة الثورة الرومانية المضادة، فقد أعطت الصفة القانونية والرسمية لجحافل «المواطنين الشرفاء» الذين شكلوا عصب الكتلة الجماهيرية المستخدمة في تنفيذ عملية الانقلاب المحمول على ظهر ثورة مضادة والعكس. هذه الآلاف المؤلفة من «ميليشيات الشرفاء» هي وقود ما يسمى «الشرطة المجتمعية» فهي الأكثر استعدادا للالتحاق بها لعدة اعتبارات، أهمها الذعر من إمكانية حدوث استفاقة مفاجئة من قوى ثورة يناير، تمهد لموجة هادرة تستعيد حقوقها في العدل والكرامة الإنسانية والحرية، ومن ناحية أخرى تريد هذه الجحافل التي كانت وقود الانقلاب وحطبه ثمن استعمالها في القرصنة على نظام الحكم المنتخب، وهذا الثمن بالطبع سيكون وظائف في جهاز دولتهم يؤمن لهم موردا ماليا، ووضعا اجتماعيا يتيح لهم ممارسة السلطة بشكل أو بآخر.

ويدرك هؤلاء أن الدور الذي لعبوه في خدمة الحلم الانقلابي لا يجب أن يذهب هدرا بلا مقابل، ومن ثم فإنهم كما أدوا المطلوب منهم وفقا للسيناريو الروماني في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، جديرون بمكافآت على طريقة الثورة الرومانية المجهضة أيضا.

وبالنظر إلى ما يدور في مصر هذه الأيام، قضائيا وإعلاميا، ستتضح أنك في رومانيا 1989، حينما عزلوا الثوار الحقيقيين عن ثورتهم، وصوروهم على أنهم مخربون وعملاء ومعطلون للاستقرار، وخيروهم بين عجلة الإنتاج وسيارة الترحيلات، وأطلقوا عليهم جيش «المواطنين الشرفاء».

وهنا تتشابه إلى حد التطابق صورة عبد الفتاح السيسي وريث مبارك، وهو يهتف «تحيا مصر» و قبل ذلك ينادي على «مواطنيه الشرفاء» لمنحه «التفويض والأمر بحرق أعداء الوطن» مع صورة إيون اليسكو وريث شاوشيسكو لحظة توجيهه نداء عبر التليفزيون على «المواطنين الشرفاء» لكي يتصدوا معه للخونة والعملاء.

وكما استدعى اليسكو الآلاف من العمال من المناجم ثم سلحهم لمواجهة الثوار المخربين الأعداء الذين يريدون هدم الوطن، ها هو السيسي يستدعي الآلاف من «شرفائه» للانخراط في الشرطة المجتمعية للتصدي للحراك الطلابي والتظاهر السلمي لمعارضي الانقلاب .

ويذيننا التاريخ بأن «اليسكو» تلميذ الديكتاتور المخلوع ووريثه قد قام بنشر رجال الصف الثاني في الحزب الحاكم في جميع مفاصل أجهزة الدولة.. وشيء من هذا يحدث في مصر الآن، حيث يحتشد فلول الحزب الوطني العائدون للهيمنة على الانتخابات النيابية القادمة، ويضعون رجالهم في أخطر مرافقها المستحدثة وهو جهاز الشرطة المجتمعية.

وبما أن ربع قرن تفصل التجربة الرومانية عن نظيرتها المصرية، فإن معطيات عديدة تفرض نفسها وتنذر بسيناريو أكثر كارثية مما جرى هناك في تلك الدولة الأوروبية المنهكة، إذ يبدو أن النظام في مصر يدفع الجميع دفعا لمصير الاقتتال الأهلي، والاحتراب المجتمعي، في ظل هذا الإصرار العجيب على إجبار الناس على الكفر بالسلمية.

تقرير

وزير الداخلية العراقي لا يزيل الهواجس

بغداد ـ **صفاء عبد الحميد**

بعد أن حُلت عقدة حقيبتي الداخلية والدفاع في الحكومة العراقية الجديدة، اللتين كانتا «شفاعة» تُعلّق عليها الأخطاء الأمنية والانتهاكات، لم يبد العراقيون تفاؤلاً بتحقيق تأثير إيجابي على الواقع الميداني المتهرئ في العراق، وخصوصاً بعدما عُدّوا اختيار رئيس الوزراء حيدر العبادي لمحمد سالم الغبان وزيراً للداخلية بأنه «غير موفق». وحُسمت قضية الملف الحكومي بعد اختيار الغبان، القيادي في ميليشيا بدر، لمنصب وزير الداخلية، ومرشح «تحالف القوى العراقية» خالد العبيدي لمنصب وزير الدفاع.

ويقول الأمين العام لحزب الكرامة ناجح الميزان، لـ«العربي الجديد»، إنه «في ظل هذا الوضع الأمني المتردي، وسقوط عدد من المحافظات بيد داعش، بعدّ بقاء الدولة من دون وزراء أمنيين خللاً كبيراً وإرباكاً في العمل العسكري». ويضيف «لكن كان من المفترض برئيس الوزراء أن يختار أشخاصاً أكثر استقلالية لإدارة هكذا وزارات»، موضحاً أنّ «وزير الداخلية كما هو معروف قيادي في ميليشيا بدر، وهذا الأمر يؤثر على عمله في الوزارة الحساسة، كما أنه يثير حفيظة العراقيين».

ويلفت إلى أن «وجود الغبان على رأس وزارة الداخلية أمر حرج قد يخيب آمال العراقيين، وقد يعمل في الوزارة بنفس طريقة عمل الميليشيات»، داعياً الغبان إلى أن «يقدم أداءً وطنياً، فهو باستطاعته الآن أن يحيّد ميليشيات بدر عن العمل بالشارع العراقي في حال أراد ذلك».

من جهته، يرى القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، أنّ «حل أزمة الوزراء الأمنيين لن يكون لها تأثير على الملف الأمني». ويضيف عثمان خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، «عملياً لو كان الوزير مستقلاً لكان أفضل من اختيار شخص هو جزء من ميليشيا تعمل في العراق، فالاختيار ليس معقولاً لحقيبة كحقيبة الداخلية». ويتوقع عثمان أن «يعقّد تولي الغبان للحقيبة المشهد العراقي المعقّد أصلاً، وقد يكون متحيزاً لطرف على حساب آخر». وينهي عثمان حديثه بالقول «الاختيار لم يعتمد معيار الكفاءة، ولم يبق لنا سوى الدعاء والأمنيات بإنفراجة الوضع العراقي المتأزم».

من جهتها، تذهب النائبة السابقة عن كتلة التغيير (الكردية) شابان محمد طاهر الى أبعد من ذلك، متهمةً العبادي بـ«الرضوخ إلى ضغوطات خارجية لأجل حسم الحقيبتين الأمنيتين». وتؤكد طاهر في حديثها لـ«العربي الجديد»، أنّ «ميليشيات بدر تابعة لإيران، والغبان جزء من تلك التبعية، الأمر الذي لا يبعث على أي تفاؤل لتحسن أمني في البلاد». وتعتبر أنه «كان الأولى بالعبادي أن لا يرضخ لتلك الضغوط على حساب مصلحة البلد».

وكان ائتلاف «دولة القانون» برئاسة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، قد تمسك بترشيح زعيم ميليشيا «بدر» هادي العامري لمنصب وزير الداخلية، ما أدى إلى تعطيل العمل فيها. وتحوي الوزارة ملفات خطيرة عن تحركات وتمويل الميليشيات العاملة في العراق، وارتبط اسم وزارة الداخلية العراقية بإيران، التي سعت من خلالها إلى تمرير أجنداتها، وبقيت الوزارة المعقّدة والمتيرة للجدل، خلال الدورة البرلمانية الأخيرة، تُدار بالوكالة من قبل المالكي. ويُشرف عليها المقرّب منه وكيلها الأقدم، عدنان الأسدي. وأصبحت خلال فترة قصيرة محل خوف ورعب وعدم ثقة لدى البعض. وقد منحت وزارة الداخلية غطاءً رسمياً للميليشيات التي ارتبطت بها، وتولّى أشخاص من داخلها عملية تنظيمها وتحريكهم وتمويلهم.

خشية من استمرار النزوح الأمني (أحمد الربيعي/فرانس برس)

سيناريوهات

عباس إبراهيم: الجيش اللبناني بأحسن أحواله

الدوحة ـ **أنور الخطيب**

أكد المدير العام للأمن اللبناني، اللواء عباس إبراهيم، استمرار المفاوضات عبر الوسيط القطري، مع تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وجبهة النصرة، للإفراج عن الجنود اللبنانيين الذين اختطفهما التنظيمان في شهر أغسطس/آب الماضي.

وقال إبراهيم، الذي يزور الدوحة لمتابعة الاتصالات التي يُجريها الوسيط القطري مع الخاطفين، لـ «العربي الجديد»، أمس الاثنين، إن المفاوضات لتحرير الجنود اللبنانيين لم تنقطع لحظة وهي مستمرة ومتواصلة، نافياً صحة «ما يُحكى عن وقت إلى آخر عن انقطاع المفاوضات». وأفاد إبراهيم بأنه سيعقد اجتماعاً مع الوسيط القطري بهذا الشأن، إلا أنه نفى أن تكون زيارته الدوحة بهدف استلام مطالب الخاطفين التي سلّمت للوسيط القطري. وقال «إن الزيارة تأتي في إطار ما تم الاتفاق عليه مع الحكومة القطرية، في زيارة رئيس الوزراء اللبناني تمام سلام، إلى الدوحة في سبتمبر/أيلول الماضي». وأضاف إبراهيم أن الأمور في ملف الجنود اللبنانيين المختطفين «تحسنت عن الزيارة السابقة، لكن المفاوضات صعبة ومعقدة، وتحتاج وقتاً، وخصوصاً أن الوسيط القطري يفاوض طرفين، وطلباتهما مختلفة».

ولفت إلى أنه «لو كانت الطلبات موحدة، لكنّا أقرب أكثر إلى التوصل إلى حل». وأضاف «لكن، ما يمكنني قوله إن الأمور تسير على السكة الصحيحة، وتحتاج وقتاً، لا أقول وقتاً كثيراً، حتى تأخذ الاتجاه الصحيح». ورفض إبراهيم وصف انشقاق جنود لبنانيين وانضمامهم إلى «النصرة» و«الدولة الإسلامية» بـ«الظاهرة»، وقال إن الجيش اللبناني «في أحسن أحواله ووضعه ممتاز»، مؤكداً في الوقت نفسه أن «الجيش والقوى الأمنية يأخذان تهديدات التنظيمات المتطرفة ضد لبنان بجدية، فكل شيء وارد ولبنان جاهز لمواجهة أي تهديد».

وكانت معارك اندلعت في الثاني من أغسطس/آب الماضي، في بلدة عرسال ومحيطها بين الجيش اللبناني من جهة ومجموعات مسلحة سورية من جهة ثانية، وأسفرت عن مقتل وجرح عشرات الجنود. وبلغ العدد الإجمالي للأسرى اللبنانيين لدى تنظيمي «الدولة الإسلامية» و«جبهة النصرة» عقب وقف إطلاق النار في عرسال أكثر من 40 عنصراً من الجيش وقوى الأمن الداخلي (الشرطة)، حسب مقاطع مصورة بثّها التنظيمان للمخطوفين وتصريحات لقياديين فيهما، قبل أن يتناقص العدد، ويصل، حالياً، إلى 27 في قبضة جبهة النصرة والدولة الإسلامية، بحسب ما أعلن قائد الجيش اللبناني جان قهوجي أخيراً.

ومن بين مطالب التنظيمين، الإفراج عن معتقلين إسلاميين في السجون اللبنانية، ووقف مشاركة حزب الله إلى جانب النظام في المعارك الجارية مع المعارضة السورية.

تحليل إخباري

سورية: النظام يلتف على المنطقة الآمنة

حلب ـ **راميو سويد**

تمكّنت قوات النظام السوري، مدعومة بالميليشيات الإيرانية ومقاتلي «حزب الله» اللبناني، من فكّ الحصار عن وحداتها، التي وقعت منذ أيام تحت حصار قوات المعارضة في بلدة سيفات، شمالي حلب، من خلال سيطرتها على معملي الإسمنت والزجاج، الواقعين إلى الشرق مباشرة من سجن حلب المركزي، أكبر نقاط تمركز قوات النظام في المنطقة.

ولم يجد مقاتلو جيش «المهاجرين» و«الأنصار» و«جبهة النصرة» والجبهة «الإسلامية» و«جيش المجاهدين»، أمامهم إلا خيار الانسحاب من المعملين، وفق ما يؤكّده الناشط الإعلامي الميداني، أبو اليمان الحلبي، لـ«العربي الجديد».

واستطاعت قوات النظام، تأمين الطريق بين بلدة سيفات التي بسطت سيطرتها عليها، مطلع الشهر الحالي، وبين سجن حلب المركزي بشكل كامل، بعد أن كانت قوات المعارضة المتمركزة في المعملين، قد تمكنت مراراً من استهداف قوات النظام.

وتسيطر عناصر النظام، بعد تقدّمها من سجن حلب المركزي نحو الشمال، على المنطقة الحرّة، التي تقع إلى الشمال من السجن، وتمتد على طول ثلاثة كيلومترات على الطريق الذي يصل حلب ببلدة أخترين، في ريفها الشمالي، وعلى قرية جبيلة، الواقعة إلى الشمال الشرقي من السجن، لتندلع إثر ذلك اشتباكات عنيفة مع جبهة «النصرة»، التي كانت تتمركز في القرية.

وتضع هذه التطورات الأخيرة عناصر النظام، في أفضل وضع ميداني، منذ سيطرة قوات المعارضة على ريف حلب الشمالي مع بداية صيف العام قبل الفائت. وتبعد قوات النظام نحو عشرين كيلومتراً عن مدينة مارع، أكبر معاقل المعارضة، ونحو ثلاثين كيلومتراً عن مدينة أعزاز الحدودية، أكبر مدن ريف حلب الشمالي.

ويضمر النظام هدفاً آخر، من خلال تقدّمه الميداني، عبر السعي إلى تثبيت وجوده العسكري في بلدتي سيفات وحندرات. وتمكّنه هذه السيطرة من التمدد نحو جميع النقاط الاستراتيجية المحيطة بالبلدتين، تمهيداً للتقدم غرباً نحو بلدتي «نبّل والزهراء» الموليتين، واللتين تخضعان لحصار كتائب المعارضة، منذ أكثر من عامين.

ويتطلّب تقدّم قوات النظام أكثر إلى بلدتي «نبّل» و«الزهراء»، تفوقاً في مواجهات قوية مع كتائب المعارضة، المتمركزة في بلدات بأشكوى وحيان وبيانون ورتيان، وتُعدّ جميعها من المعاقل المهمة للمعارضة السورية، شمالي حلب.

ومن شأن السيطرة على بلدتي حندرات وسيفات وعلى النقاط الاستراتيجية المحيطة بها، أن تسمح للنظام، بالتقدّم نحو الجنوب الغربي، بحيث تقترب أكثر من طريق الكاستلو، وهو الطريق الأخير الذي تستخدمه قوات المعارضة في إمداد قواتها الموجودة في مدينة حلب. في كلّ الأحوال، فإنّ إحراز قوات النظام على أي تقدم جديد، سيؤدّي إلى فصل قوات المعارضة المتمركزة في مدينة حلب، عن مناطق سيطرتها في ريف حلب الشمالي، ما يعني وقوع مناطق سيطرة المعارضة في مدينة حلب تحت حصار كامل، وبالتالي لن تكون قوات المعارضة في المدينة، قادرة على صدّ محاولات قوات النظام المتكررة، لاقتحام مناطق سيطرتها، شمال وشرقي وجنوبي المدينة.

ويأتي تقدم قوات النظام في ريف حلب الشمالي، بعد يومين من حديث رئيس الوزراء التركي، أحمد داوود أوغلو، عن إقامة منطقة آمنة في الشمال السوري، للحدّ من تدفّق اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، مع تصاعد وتيرة الصدام المسلح على الأراضي السورية. ولم يحدّد أوغلو في تصريحاته، المناطق التي تسعى تركيا إلى إقامتها منطقة آمنة، لكنّه تحدّث بعبارات عامة عن شمول تلك المنطقة التي تسعى تركيا إلى إقامتها، مناطق في ريف محافظة الحسكة، شرقي سورية، ومناطق تل أبيض وعين العرب وجرابلس شمال شرق حلب، ومناطق ريف حلب الشمالي.

ويبدو أن قوات النظام السوري بدأت تسعى في الأيام الأخيرة إلى تحقيق المزيد من التقدّم على جبهات القتال في ريف حلب الشمالي، لتفرض واقعاً ميدانياً يصبح الحديث معه عن منطقة آمنة بلجأ إليها الهاربون من القصف والاشتباكات المستمرة في الشمال السوري غير مجد. ذلك على الرغم من تأكيد أوغلو في تصريحاته أن المنطقة الآمنة التي تسعى تركيا إلى إقامتها في الشمال السوري ليس ذات طبيعة عسكرية، وبالتالي لن تكون منطقة عازلة بالمعنى المعروف وإنما مجرد منطقة آمنة يضمن فيها الهاربون من القصف والاشتباكات المستمرة الحفاظ على حياتهم، وتخفف من العبء الذي تتحمله تركيا نتيجة لجوء أكثر من مليوني مواطن سوري إلى أراضيها في السنتين الأخيرتين.

> يستشعر النظام السوري خطر المنطقة الآمنة، التي قد تشمل بعض مناطق ريف حلب، فيحاول تجنّب هذا السيناريو، بسيطرته على مناطق خاضعة لفصائل المعارضة

> تقدّم النظام من سجن حلب المركزي للسيطرة على المنطقة الحرة

الحدث

لا يزال الحكم السعودي بإعدام الشيخ نمر النمر تعزيراً، يواجه حملة اعتراضات عديدة، في الداخل السعودي وفي الخارج. حتى ان البعض يربطون بين قساوة الحكم و توتّر العلاقات السعودية ـ الإيرانيّة

قضيّة نمر النمر

اعدام قضائي سياسي لمسيرة طويلة ضد السلطة

الرياض ـ **العربي الجديد**

وصفت منظمة العفو الدولية المحاكمة بـ«المروّعة» (محمد حويس/فرانس برس)

ليس حكم الإعدام الصادر أخيراً بحق وُلد نمر باقر النمر، المولود في العام 1960، في العوامية، إحدى قرى محافظة القطيف في المنطقة الشرقية بالسعودية، سوى أحدث فصول الصراع الشرس بين الرجل، وما يمثله من معارضة شيعية في السعودية، وحكام المملكة. صراع بدأ عملياً، منذ هاجر الشاب في حينها إلى إيران بعد الثورة الإسلامية، والتحق بحوزة الإمام القائم العلميّة، ثم انتقل إلى سورية. وكان مع انشغاله في طلب العلم، يتميّز عن أقرانه بالنقاش والمتابعة السياسيّة، إلى أن عاد للمملكة عام 1994، على إثر الصلح الذي أقامته الحكومة السعودية مع المعارضة الشيعيّة، ومستفيداً من العفو العام الذي أطلقه الملك فهد. لم تكن علاقة النمر مع الحكومة السعوديّة جيّدة لوقت طويل، وقد حصل بينه وبينها العديد من الحوادث والاستدعاءات وتوقيع التعهّدات، وذلك جراء مطالباته التي كانت في مجملها دينية ذلك الوقت، وقبل التطورات اللاحقة في مسيرته، كمثل إيقافه في العام 2003 لإقامته الصلاة في «ساحة كربلاء»، في بلدة العوامية، وتمّ الطلب منه التوقف عن ذلك، وكذلك في العام 2004 حين نادى بضرورة إحياء ذكرى هدم القباب وإزالة العلامات من على قبور الأئمة والصحابة وزوجات الرسول في البقيع، ودعواته المتكررة لإقامة مهرجان حول ذلك.

ذاع صيت النمر في الداخل السعودي، عقب أحداث البقيع عام 2009. في أواخر فبراير/ شباط من العام نفسه، وخلال إجازة منتصف العام الدراسيّة، احتشد جموع من الزوار الشيعة أمام فرع «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، في المدينة المنورة عند «مقبرة البقيع»، محتجّين على تصرّف أحد أعضائها، والذي يتهمونه بتصوير النساء بكاميرا فيديو أثناء ممارستهن طقوس الزيارة، والتي حصلت على أثرها مواجهات بين الحشود وأفراد من الهيئة، معزّزين بقوات الأمن ومكافحة الشغب، لتمتد تداعياتها حتى المنطقة الشرقيّة وبلدة العوامية خصوصاً، والتي صعد خلالها النمر على المنبر، ليخطب خطبته الشهيرة حينذاك، وقال فيها: «قد لا أنتهي من كلمتي إلا وأنا في السجن أو تحت التراب، لكنّ هذه الدنيا صراع بين الحق والباطل. بالم أعيننا شاهدنا قوات الشغب تضرب نساءنا وأطفالنا. هذه أعراضنا، روحنا نقدّمها ولا نقبل أن يُعتدى على نسائنا». رفض الظلم من التشيّع. السلطة السياسيّة تسلب الأمن، ثم تريدنا أن نسكت. كرامتنا أغلى من حياتنا، وحياتنا مربوطة بكرامتنا».

تأثراً بما حصل من ثورات في المنطقة العربية، خرج الآف المتظاهرين في القطيف، في فبراير 2011، وهم يحملون العديد من المطالب، كالإفراج عن «المعتقلين المنسيين»، وهم التسعة المعتقلون، إثر تفجير الخُبر، شرقي السعودية، عام 1996، بعدما قضوا سنوات طويلة في السجن بدون محاكمات علنيّة أو توجيه تهم واضحة.

يعتبر المتظاهرون هذا الخروج بمثابة «انتفاضة ثانية» في إشارة إلى احتجاجات «انتفاضة محرم الأولى»، التي خرجت في نوفمبر/ تشرين الثاني 1979، تأثراً بالثورة الإسلاميّة الإيرانيّة. في هذه التظاهرات والاحتجاجات، كان النمر رقماً كبيراً وأحد أهم المشجعين عليها من شيوخ الطائفة. ومن خلالها، ذاعت مقاطع مصوّرة لخطبه على منبر مسجد العوامية، حملت تأييداً واضحاً وصريحاً للتظاهرات.

بعد وفاة الأمير نايف بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي ووزير الداخلية، في يونيو/ حزيران 2012، شنّ النمر، في خطاب، هجوماً لاذعاً، وبطريقة ساخرة غير مسبوقة، على الأمير المتوفى والدولة السعوديّة. بعدها بأيام، قامت قوات الأمن بمداهمة بلدة العوامية، واعتقلت النمر من سيارته، بعدما أصيب بأربع رصاصات في قدمه. عادت حينها التظاهرات، وبزخم أكبر، إلى شوارع القطيف، فسقط قتيلان واستمرت المواجهات، وقُتل بعد أيام رجل الأمن، وظلّت وتيرة التظاهرات تنخفض وترتفع.

في الخامس عشر من الشهر الحالي، بتشر وكالة الأنباء السعوديّة الرسمية، «واس»، خبراً عن إصدار المحكمة الجزائيّة المتخصصة بالرياض، حكماً ابتدائياً يقضي بإدانة الشيخ نمر النمر، والحكم عليه بالقتل تعزيراً بعد ثبوت ارتكابه عدة جرائم، منها: «إعلانه عدم السمع والطاعة لولي أمر المسلمين في المملكة وعدم مبايعته له، والتحريض على ذلك، وتأييده لأحداث الشغب والتخريب في مقبرة البقيع، والتجريح في ولاة أمر المملكة وعلمائها، واعتقاده بعدم شرعيّة أنظمة المملكة وعدم التزامه بها وتحريضه الآخرين على ذلك، والتدخّل في شؤون دول شقيقة ذات سيادة عبر التحريض من داخل المملكة، على ارتكاب جرائم إرهابية فيها، وإثارة الشغب».

بعد ذلك، توالت ردود الأفعال المستنكرة لقرار المحكمة السعوديّة القاضي بإعدام النمر، فضلاً عن خروج المئات في شوارع القطيف منذدين بالحكم. كذلك حصل إطلاق نار على أنبوب نفطي في بلدة العوامية، أحدث أضراراً بسيطة، لكنّ الحادث قد يكون بداية سلسلة من الأعمال الانتقاميّة، خصوصاً إذا تمّ تنفيذ الحكم. وسجلت كل من منظمة العفو الدولية وجمعية الوفاق الوطني الإسلامية في البحرين، والجمهورية الايرانية والمرجعيات الدينية الشيعية في العراق، مواقف قانونية وسياسية معترضة بشدة على الحكم.

لطالما تعاملت السعوديّة مع الملف الشيعي في الداخل بوصفه «ملفاً أقليمياً»، حين سادت فترة الهدوء والانفتاح، وتحسّنت العلاقات السعوديّة الإيرانيّة، على أعقاب زيارة الرئيس السابق محمد خاتمي عام 1999 للمملكة، وتوالت الزيارات المتبادلة بين البلدين، وقُتل بعد أيام رجال الأمن، وظلّت وتيرة التظاهرات تنخفض وترتفع.

فجأ الكثيرون، يوم الأربعاء الماضي، وفي الخامس عشر من الشهر الحالي، بنشر وكالة الأنباء السعوديّة الرسمية، «واس»، خبراً عن إصدار المحكمة الجزائيّة المتخصصة بالرياض، حكماً ابتدائياً يقضي بإدانة الشيخ نمر النمر، والحكم عليه بالقتل تعزيراً بعد ثبوت ارتكابه عدة جرائم، منها: «إعلانه عدم السمع والطاعة لولي أمر المسلمين في المملكة وعدم

إجراء استباقي

هناك من يفسر الحكم الصادر بحق الشيخ نمر النمر، على انه يأتي ضمن سلسلة إجراءات عقابيّة لكلّ من تجرا على نقد الدولة، والمطالبة بالتغيير بعد الربيع العربي، وقد طالت عدداً من الناشطين الاصلاحيين بأحكام سجن قاسية جداً لاستباق اي حالة اعتراضية قوية، ومن الطبيعي ان يكون نصيب النمر الاعدام، بغضّ النظر عن اتهامه الطائفي، إذ وصل في خطابه ضد الدولة ورموزها الى ما لا يُحتمل او يُغفر بالنسبة لمعايير حكام الرياض.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

لم يطل «الحوار الوطني» بين المملكة وشيعة السعودية بين 1999 و2001

بأيام، قامت قوات الأمن بمداهمة بلدة العوامية، واعتقلت النمر من سيارته، بعدما أصيب بأربع رصاصات في قدمه. عادت حينها التظاهرات، وبزخم أكبر، إلى شوارع القطيف، فسقط قتيلان واستمرت المواجهات، وقُتل بعد أيام رجال الأمن، وظلّت وتيرة التظاهرات تنخفض وترتفع.

فجأ الكثيرون، يوم الأربعاء الماضي، وفي الخامس عشر من الشهر الحالي، بنشر وكالة الأنباء السعوديّة الرسمية، «واس»، خبراً عن إصدار المحكمة الجزائيّة المتخصصة بالرياض، حكماً ابتدائياً يقضي بإدانة الشيخ نمر النمر، والحكم عليه بالقتل تعزيراً بعد ثبوت ارتكابه عدة جرائم، منها: «إعلانه عدم السمع والطاعة لولي أمر المسلمين في المملكة وعدم مبايعته له، والتحريض على ذلك، وتأييده لأحداث الشغب والتخريب في مقبرة البقيع، والتجريح في ولاة أمر المملكة وعلمائها، واعتقاده بعدم شرعيّة أنظمة المملكة وعدم التزامه بها وتحريضه الآخرين على ذلك، والتدخّل في شؤون دول شقيقة ذات سيادة عبر التحريض من داخل المملكة، على ارتكاب جرائم إرهابية فيها، وإثارة الشغب».

بعد ذلك، توالت ردود الأفعال المستنكرة لقرار المحكمة السعوديّة القاضي بإعدام النمر، فضلاً عن خروج المئات في شوارع القطيف منذدين بالحكم. كذلك حصل إطلاق نار على أنبوب نفطي في بلدة العوامية، أحدث أضراراً بسيطة، لكنّ الحادث قد يكون بداية سلسلة من الأعمال الانتقاميّة، خصوصاً إذا تمّ تنفيذ الحكم. وسجلت كل من منظمة العفو الدولية وجمعية الوفاق الوطني الإسلامية في البحرين، والجمهورية الايرانية والمرجعيات الدينية الشيعية في العراق، مواقف قانونية وسياسية معترضة بشدة على الحكم.

لطالما تعاملت السعوديّة مع الملف الشيعي في الداخل بوصفه «ملفاً أقليمياً»، حين سادت فترة الهدوء والانفتاح، وتحسّنت العلاقات السعوديّة الإيرانيّة، على أعقاب زيارة الرئيس السابق محمد خاتمي عام 1999 للمملكة، وتوالت الزيارات المتبادلة بين البلدين، وقُتل بعد أيام رجال الأمن، وظلّت وتيرة التظاهرات تنخفض وترتفع.

فجأ الكثيرون، يوم الأربعاء الماضي، وفي الخامس عشر من الشهر الحالي، بنشر وكالة الأنباء السعوديّة الرسمية، «واس»، خبراً عن إصدار المحكمة الجزائيّة المتخصصة بالرياض، حكماً ابتدائياً يقضي بإدانة الشيخ نمر النمر، والحكم عليه بالقتل تعزيراً بعد ثبوت ارتكابه عدة جرائم، منها: «إعلانه عدم السمع والطاعة لولي أمر المسلمين في المملكة وعدم

بورتريه

كمال الجنزوري

رجل كل العصور ينوي «العودة»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

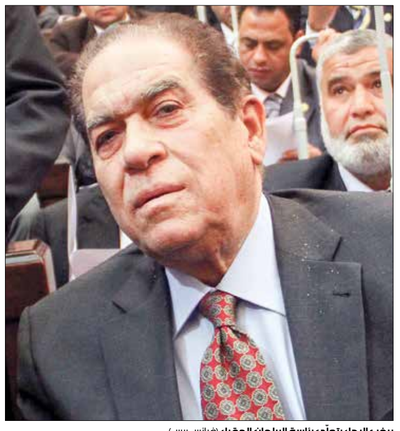
يرغب الرجل بتولّي رئاسة البرلمان المقبل (فرانس برس)

من جديد، يعود اسم كمال الجنزوري، رئيس الوزراء المصري الأسبق في عهدي الرئيس المخلوع حسني مبارك والمجلس العسكري، وبداية عهد الرئيس المعزول، محمد مرسي، للظهور على الساحة السياسية المصرية بعد قيامه بجولات مكوكية ولقاءات معظمها سرية بين فرقاء وقوى الثلاثين من يونيو من أجل تشكيل قائمة انتخابية لخوض انتخابات البرلمان المقبل لتكون بمثابة الظهير السياسي للرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي. وفي هذا الإطار، يقول مصدر سياسي مقرب من تلك التحركات، إن «فكرة تشكيل حزب سياسي يترأسه رئيس الجمهورية، يصعب تنفيذها في الوقت الراهن حتى لا يخسر السيسي الكثير من الرموز السياسية التي تبحث عن موقع مباشر أو غير مباشر لها إلى جواره».

ويوضح أن «البديل لذلك هو التفكير في قائمة سياسية موحدة من كافة السياسيين الموالين للسيسي و30 يونيو، بحيث يتم الانتهاء من تلك القائمة قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة»، ويشير إلى أن «هناك وعوداً قاطعة من رئيس الوزراء إبراهيم محلب، بإجراء الانتخابات في الأسبوع الأخير من فبراير/شباط من العام المقبل». وتقود التحركات الساعية إلى التوصل للقائمة السياسية، أربع شخصيات بارزة في مقدمتها رئيس الوزراء السابق، كمال الجنزوري، ورئيس حزب «المؤتمر» عمرو موسى، ووزير التضامن الاجتماعي السابق، أحمد البرعي، والبرلماني السابق واحد قيادات تحالف «الوفد المصري»، عمرو الشوبكي. وعلمت «العربي الجديد» أن الجنزوري عقد لقاء نهاية الأسبوع الماضي مع بعض قيادات تحالف «الوفد المصري»، الذي يقوده رئيس حزب «الوفد»، السيد البدوي، طالباً منهم تقديم 50 اسماً لمرشحين لمجلس النواب المقبل من قطاعات الجمهورية المختلفة لضمهم إلى القائمة الانتخابية الموحدة المقرر تشكيلها.

يأتي ذلك في الوقت الذي يقود فيه موسى جهداً موازياً مع التكتلات التي تضم أحزاب الفلول، وفي مقدمتها «الجبهة الوطنية المصرية»، التي تضم أحزاب «الحركة الوطنية»، الذي يتزعمه المرشح الرئاسي المقيم بدولة الإمارات، أحمد شفيق، وحزب «المؤتمر» الذي يتزعمه موسى نفسه، للتوصل إلى نسبة مرضية لهم بالقائمة الموحدة، فيما يسعى البرعي لتقريب وجهات النظر، ولكن مع تكتل آخر وهو تحالف «التيار الديمقراطي» الذي يعد أحد قياداته، ويضم أحزاب «الدستور» و«الكرامة» و«التحالف الشعبي» و«العدل» و«مصر الثورة» و«التيار الشعبي».

ويطرح دخول الجنزوري إلى الحلبة السياسية في الآونة الأخيرة من باب التنسيق للتوصل لقائمة موحدة، تساؤلات عدة، بينها ما إذا كان الرجل سيضيف إلى سجله الحافل بالمناصب، مركزاً آخر، هو رئاسة مجلس النواب المقبل، لينافس بذلك طموح موسى الساعي للموقع نفسه، أم أنه سيكتفي بتأمين الغطاء البرلماني لحكام ما بعد يوليو 2013.

يأبى الجنزوري الذي أكمل عامه الواحد والثمانين أن يختفي من المشهد أو أن يغيب عن الأضواء لاسيّما وأنه عانى من العزلة التي فرضها عليه مبارك بعد أن أطاح به من منصب رئيس الوزراء عام 1999، ومنعه من الحديث للإعلام وفرض عليه ما يشبه الإقامة الجبرية، في فترة كان يتم خلالها تهيئة المشهد السياسي لتوريث الحكم لجمال، نجل الرئيس المخلوع. ويعرف الجنزوري المولود في قرية جروان بمركز الباجور في محافظة المنوفية، في الثاني عشر من يناير/كانون الثاني عام 1933، داخل الأوساط السياسية بأنه رجل كل العصور، إذ عمل في نظام الرئيس الراحل، أنور السادات، متنقلاً بين العديد من المناصب، ليصبح وزيراً للتخطيط عام 1982، ولكن هذه المرة مع رئيس جديد هو المخلوع حسني مبارك، ثم يقفز الرجل ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء عام 1986، ثم رئيساً للوزراء في الفترة بين عامي 1996 و1999 قبل أن يغادر موقعه وسط أوامر عليا به بالصمت إلى الأبد.

وجاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011 لتكون بمثابة قبلة الحياة للرجل لإخراجه من ثلاجة «الموت السياسي» التي فرض مبارك عليه البقاء داخلها، حيث تم اختياره رئيساً للوزراء من جديد بقرار من المجلس العسكري برئاسة المشير حسين طنطاوي، ليشكل حكومة جديدة في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 وسط غضب ثوري نظراً لكون الرجل أحد أعمدة نظام مبارك، وسخرية بسبب كبر سنه في ظل قيام ثورة قامت لتدعو إلى تمكين الشباب بسبب مشاكل فشل وزراؤه في مواجهتها كوزير الداخلية السابق اللواء، محمد إبراهيم، خلال أزمة مجزرة بورسعيد، التي راح ضحيتها 72 من مشجعي النادي الأهلي وسط تواطؤ لجهاز الشرطة، وتارة مشكلات أثارها الرجل نفسه عندما اصطدم بجماعة الإخوان المسلمين وحزبها «الحرية والعدالة» الذي كان يمثل الأكثرية البرلمانية.

وعندما وصل «الإخوان» للحكم، وتم إعلان فوز محمد مرسي، بمنصب الرئيس، مقرراً تشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور هشام قنديل، أصدر في الوقت ذاته قراراً جمهورياً بتعيين الجنزوري مستشاراً شخصياً له كنوع من حفظ ماء وجه الرجل. ومع رحيل الإخوان عن الحكم عقب انقلاب 3 يوليو/تموز 2013، لم يخرج الجنزوري من المشهد فقرر الرئيس المؤقت عدلي منصور التصديق على قرار بتعيينه مستشاراً اقتصادياً لرئاسة الجمهورية لباتي بعدها السيسي ويُبقي على الرجل في موقعه مستشاراً شرفياً لرئاسة الجمهورية.

ولا تمر مناسبة أو لقاء خاص بسياسيين أو اقتصاديين، إلا ويحاول الجنزوري أن يظهر فيه بأنه وحده من يعرف خبايا وصغائر هذا البلد ويقول «لا يوجد شبر في مصر إلا وعارف خصائصه كويس أوي، وأعرف أطلع منه أفضل ما فيه». إلا أن هذه المقولة تتعارض مع ما حققه الجنزوري على أرض الواقع.

فقد كبد الرجل الاقتصاد المصري المتهالك خسائر مباشرة وغير مباشرة قدرها اقتصاديون بنحو 17 مليار جنيه بسبب تخطيطه السيئ لمشروع «توشكى» (وهو مفيش طبيعي لتصريف المياه الزائدة خلف السد العالي في أسوان) عندما كان رئيساً للوزراء بين عامي 1996 و1999، حيث ما زال المشروع متوقفاً حتى اليوم دون أي تقدم يذكر بعد أن أهدر الكثير من الجهد والنفقات.

> يأبى الجنزوري أن يختفي من المشهد أو أن يغيب عن الأضواء

وضخ دماء جديدة في شرايين الوطن. وشهدت فترة حكومة الجنزوري الجديدة، عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني، جدلاً سياسياً كبيراً، تارة

حلّ المجلس عنده

هدّد الجنزوري، رئيس المجلس المحبوس حالياً، سعد الكتاتني (الصورة)، عندما كانت «الإخوان المسلمين» تحتل العدد الأكبر من مقاعد البرلمان، وقال له إن «حكم حل المجلس موجود في درج مكتبه» في إشارة الى انه بقرار سيتم إصدار حكم من المحكمة الدستورية بحل المجلس بدعوى عدم دستورية الإجراءات الانتخابية، انتهى بالفعل بحل المجلس والذي كان إجراء في إطار معركة الثورة المضادة للقضاء على ثور 25 يناير 2011.

شرق غرب

سلال: الجزائر لا تعترف بـ «داعش»

أكد رئيس الحكومة الجزائرية، عبد المالك سلال، أمس الإثنين، أن الجزائر لا تعترف بتواجد تنظيم «داعش»، وتعهد بمحاربة التنظيمات المسلحة في الجزائر وفي شمال أفريقيا. وشدد سلال على ضرورة تعزيز الأمن على الحدود. وأكد أن الجيش وأجهزة الأمن والجمارك تملك كل الدعم اللوجيستي لمحاربة الإرهاب والجماعات المسلحة والجريمة المنظمة والتهريب.

تشييع شهيدة في رام الله

شيع المئات من أهالي قرية سنجل شمالي رام الله في الضفة الغربية، أمس الإثنين، جثمان الشهيدة الطفلة إيناس شوكت دار خليل (5 سنوات)، بمسيرة مركبات انطلقت من أمام مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله باتجاه قريتها سنجل. واستشهدت خليل متأثرة بجراحها بعد أن دهسها مستوطن أثناء عودتها من روضتها يوم الأحد الماضي.

الكشف عن هوية مسرّب عقارات للمستوطنين

كشف القيادي في حركة فتح في القدس المحتلة، عدنان غيث، أمس الإثنين، أن المدعو شمس الدين القواسمي (55 عاماً) هو المشتبه الرئيس في عملية بيع وتسريب عقارين جديدين في بلدة سلوان إلى الجنوب من المسجد الأقصى. وبين غيث بأن القواسمي مطلوب لأجهزة الأمن الفلسطينية منذ أربع سنوات لعلاقته ببيع وتسريب عقارات أخرى، بما في ذلك تسريب أراض من قرية جبع شمال شرق القدس.

سلفاكير ومشار يوقعان إعلان مبادئ للحوار

وقّع رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت، ونائبه السابق رياك مشار، أمس الإثنين، على «إعلان مبادئ» للحوار بينهما وحل الخلافات بين الفصائل، خلال تواجدهما في تنزانيا، بدعوة من حزب «تشاما تشا مابيندوزي» (الحاكم)، الذي استضاف محادثات تهدف إلى المصالحة بين فرقاء الحركة الشعبية». وتشهد جنوب السودان منذ ديسمبر/كانون الأول 2013، صراعاً دموياً على السلطة بين القوات الحكومية والمعارضة المسلحة بقيادة مشار.

(العربي الجديد)

تقرير

خمسة أيام تفصل تونس عن «الجمهورية الثانية»

تستعدّ تونس لدخول زمن جديد، بعد الانتخابات التشريعية، يوم الأحد المقبل، وسط حرص على ضمان الاجماع على نتائج الانتخابات

تونس ـ **وليد التليلي**

يحمل موعد الانتخابات التونسية، يوم الأحد المقبل، دلالات تاريخية وسياسية متعددة بالنسبة إلى تونس، فضلاً عن رهانات وطنية وإقليمية ودولية عديدة. غير أنّ أهم رموز هذا اليوم تتمثل أساساً في تخطي الخطوة الأخيرة من مسار طويل للانتقال الديمقراطي، دام زهاء الأربع سنوات. إنجاز هذه الخطوة سيمكّن التونسيين من إرساء أوّل مجلس لنواب الشعب بعد الثورة، وحكومة جديدة دائمة تنقل البلاد من طور الهدوء إلى وضع الدائم بصفة نهائية. ويتخذ الدستور الجديد بهذا الشكل معناه الحقيقي باكتمال أغلب المسارات، واكتمال المؤسسات الدستورية التي تحميه ويحميها وينقل تونس بوضوح إلى الجمهورية الثانية وتنقل التونسيين إلى مصاف الدول المتحصنة دستورياً من الدكتاتورية.

وبهذا المعنى، تبدو الانتخابات موعداً حاسماً تعمل جميع المؤسسات على انجاحه بكل الجهد والحرص الممكنين.

ويعدّ تحصيل الإجماع ضرورياً جداً كي تحظى المؤسسات المنبثقة عن هذه الانتخابات بالشرعية الحقيقية، التي تتيح الدخول للمرحلة المقبلة في ظل أريحية سياسي ضروري للسنوات الخمس المقبلة. وبالرغم من أنّ ضجيج الانتخابات الرئاسية قد علا وكاد أن يغطي على السباق التشريعي، إلا أنّ الانتخابات التشريعية المقبلة تبقى الأهم باعتبار أنّها ستفضي إلى تأسيس السلطتين الأهم في النظام السياسي التونسي الجديد، البرلمان والحكومة، اللتين تمسكان بالصلاحيات الأكبر في تسيير شؤون الدولة.

حاول الدستور الجديد أن يصلح نقائص القانون المنظم للسنوات التي حكم البلاد خلال السنوات الأربع الماضية، وطوّر صلاحيات الرئيس المقبل للبلاد، لكن هذه الصلاحيات تبقى محدودة مقارنة بتلك التي يتمتع بها رئيس الحكومة والبرلمان. ولهذا السبب تبقى الانتخابات التشريعية أهم بكثير من الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وتميزت الحملة الانتخابية التشريعية لغالبية الأحزاب إلى حدّ الآن بحالة من الهدوء عكس وعياً سياسياً مشتركاً، برغم تجاوزات شابت بعض الخطابات.

بقيت المخالفات في مجملها على مستوى الأخطاء الإجرائية وتعليق للقوائم في غير

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

النجاح الأمني في الانتخابات من أكبر تحديات الحكومة

محلها أو تمزيق قائمات منافسة، وهي تجاوزات بسيطة وإنْ قدرت بالآلاف، ولا تمسّ في جوهر العملية الانتخابية.

وحده سؤال تمويل الحملات، يبقى من أهم المواضيع المطروحة، ما دفع بالحكومة والبنك المركزي وهيئة الانتخابات إلى تكثيف التنسيق بينها لممارسة المزيد من الضغط على بعض القوائم والأحزاب وتهديدها بحرمانها من مقاعدها في المجلس المقبل، في حال ثبت جرم تجاوز السقف المحدد للتمويل أو تأكدت شبهات التمويل الخارجي، وهو عقاب يمكن أنْ يطبق على القوائم حتى بعد الانتخابات.

صحيح أنّ الحملة الانتخابية تميزت بحالة من الأمان، التي بدّدت مخاوف التهديدات الإرهابية الأحزاب إلى حدّ الآن بحالة من الهدوء عكس وعياً سياسياً مشتركاً، برغم تجاوزات شابت بعض الخطابات.

ويبقى النجاح الأمني في تأمين الانتخابات من أكبر تحديات الحكومة التونسية، التي عانت كثيراً في الفترة الأخيرة من المجموعات المتشددة دينياً برغم سلسلة من الانجازات الأمنية التي حققتها قوات الأمن.

يُضاف إلى ذلك أن التجربة تحظى بحماية داخلية كبيرة تجسدها حالة اليقظة المستمرة لقوى المجتمع المدني، التي قامت بتجنيد وتكوين عشرات الآلاف من المتطوعين لمراقبة الحملات الانتخابية لغاية يوم الاقتراع ومراقبة المكاتب الانتخابية وعمليات الفرز. كما سيعمل هؤلاء المتطوعون على توعية المواطنين من بداية عمليات التسجيل مروراً بضرورة المشاركة المكثفة يوم الانتخابات، وصولاً إلى مضامين الانتخاب وتوعية الناخبين بمنع عمليات «شراء الأصوات». وتلقى التجربة أيضاً دعماً خارجياً من المجتمع الدولي، أعلن عنه صراحة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، خلال زيارته إلى تونس منذ أيام. وتساند بقية المنظمات الدولية الأخرى ودول الاتحاد الأوروبي والاتحاد الافريقي والجامعة العربية، التي سجلت حضورها في تونس منذ أيام، لمراقبة الحملات الانتخابية منذ بداياتها، ما يعكس حالة من الوعي الدولي بضرورة المساهمة في إنجاح هذه التجربة المفصلية في المنطقة والتي يمكن أن تغير من شكلها تماماً.

عكست الحملات الانتخابية وعياً سياسياً مشتركاً (أنيس عيدي/ الأناضول)

تقرير

الحوثيّون يجرّون أنفسهم إلى حرب الاستنزاف

بدأ الحوثيون يدفعون ثمن مغامرتهم التوسّعية في اليمن، من خلال استنزافهم في المعارك مع القبليين وتنظيم «القاعدة»

صنعاء ـ **عادل الأحمدي**

يبدو أن الحوثيين دخلوا في حرب استنزاف مفتوحة في محافظات ما بعد صنعاء، وخصوصاً في البيضاء وإب، حيث قُتل العشرات منهم خلال معارك مع مسلحين قبليين وتنظيم «القاعدة»، في وقت يحرّك فيه وصول رئيس الوزراء المكلف، خالد بحاح، إلى صنعاء، الجمود الذي تعيشه البلاد مع الأحداث الميدانية الدراماتيكية وفقدان الثقة بين الأطراف السياسيّة.

وفي موازاة مقتل العشرات في محافظتي إب والبيضاء في كمائن واشتباكات مسلحة، خلال الأيام الماضية، لا يزال الحوثيون يحشدون المسلحين إلى المحافظتين، في مقابل احتشاد مسلحين قبليين. ولا يبدو مستبعداً تمدّد ساحة الهجمات إلى محافظتي ذمار والحديدة، الأمر الذي يعتبره مراقبون يمنيون، أنه يضع الحوثيين في حرب استنزاف مفتوحة في المحافظات التي لا يمتلكون فيها حاضنة شعبيّة كبيرة. وكان تنظيم «القاعدة» قد تبنّى العديد من الهجمات في مدينة رداع، وسط البلاد، إحدى أهم معاقل التنظيم، ضد الحوثيين الذين يخوضون حرباً منذ أيام، قالوا إنها لتصفية من أطلقوا عليهم «الدواعش التكفيريين»، غير أنّ محللين يرون أنّ حرب الحوثيين على «القاعدة»، لن تكون أفضل من نظيراتها من الحروب التي خاضتها الحكومة اليمنيّة، فضلاً عن أنّها تمنح التنظيم المزيد من الأتباع الناقمين على الحوثي.

وبعد يومين على وصوله إلى صنعاء، وفي أول خطوة بعد تكليفه بتشكيل حكومة «شراكة»، بعد أن كان ممثلاً لليمن في الأمم المتحدة، التقى بحاح الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي أكد على ضرورة الإسراع في تشكيل «الحكومة» وفقاً لاتفاق «السلم والشراكة» المواقع بالتزامن مع دخول الحوثيين إلى صنعاء في 21 سبتمبر/ أيلول الماضي. وترأس هادي اجتماعاً لهيئة مستشاريه، أمس الإثنين، بحضور بحاح. وتشهد العملية السياسية في اليمن، حالة ركود خلال الفترة الماضية، بسبب الغياب شبه الكامل لدور الدولة والقيادة السياسية في البلاد عن الأحداث الميدانية، الأمر الذي يدفع بعض المحللين إلى الحديث عن نهاية العملية السياسية. وبقائها شكلياً.

ولم يحدد رئيس الجمهورية ولا رئيس الحكومة المكلف، أي موقف تجاه التطورات الميدانيّة التي شملت العديد من المحافظات، فضلاً عن العاصمة، ويبدو تسليم الدولة ومؤسساتها والمدن اليمنيّة إلى الحوثيين، بدءاً غير معلن في «اتفاق السلم والشراكة»، الذي وصفه رئيس الاستخبارات اليمنية، علي حسن الأحمدي، في تصريحات صحافية، بأنه كان غطاءً لانقلاب الحوثيين وسيطرتهم على العاصمة، ويجعل اختلال الموازين وتصدّر الحوثيين للمشهد وسط صمت الرئاسة اليمنيّة، وفي ظل موقف غامض للدول الكبرى المؤثرة، من تشكيل «حكومة الشراكة»، وكأنّها «لعبة مؤقّتة» إلى حين إكمال ترتيبات ميدانيّة معيّنة، فحتّى اللحظة لم تتفق الأطراف السياسيّة على خطة كل مكوّن من المقرر أن يشارك في الحكومة، فضلاً عن تسمية أعضائها، قبل يوم واحد على انتهاء المهلة المحدّدة في الاتفاق لتشكيل الحكومة. ويُفترض أن يشارك فيها الحوثيون والحراك الجنوبي وممثلون عن الشباب والمرأة، إلى جانب مشاركة الأحزاب الرئيسة: «المؤتمر الشعبي العام» وحلفاؤه، وأحزاب «اللقاء المشترك» وشركاؤها.

وفي خطوة لافتة، وهي الأولى من نوعها، منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء في 21 سبتمبر/أيلول الماضي، عقدت «اللجنة الأمنية العليا»، كما وصفتها وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ)، اجتماعاً يوم الأحد الماضي، علماً أنّها تُمثل أعلى سلطة أمنيّة وعسكريّة في البلاد، ويترأسها الرئيس هادي أو وزير الدفاع أو الداخليّة. وبدا لافتاً أيضاً غياب وزيري الدفاع والداخليّة، كما جرت العادة، في موازاة ترؤس مستشار الرئيس هادي عن جماعة الحوثيين، صالح الصماد، للجلسة ومشاركة أمين العاصمة، عبد القادر علي هلال، ومدير مكتب المبعوث الأممي لدى اليمن، عبد الرحيم صابر والقيادات العسكرية والأمنية في أمانة العاصمة. ونقلت «سبأ» عن الصماد، دعوته لـ «استعادة هيبة الدولة»، في تصريح يعكس تحوّل الجماعة المسلّحة إلى موقع المسؤوليّة في الدولة. ويعزز الاجتماع الاتهامات الموجّهة إلى هادي، لناحية نقل السلطة تدريجياً إلى الحوثيين وتكريس سلطتهم في الدولة، وتطبيع ذلك بالبقاء في منصبه على الرغم من التنصّل من المسؤوليّة تجاه الأحداث في البلاد، الأمر الذي انتشرت معه شائعات بانتقال هادي إلى عدن وأخرى تفيد بأنّه تحت «الإقامة الجبريّة».

توحّد مجلسَي الحراك الجنوبي

اعلنت مصادر سياسية لـ «العربي الجديد» عن بوادر توحيد اكبر تيارين في الحراك الجنوبي في اليمن بعد سنوات من الاختلاف. وذكرت مصادر مقربة من الطرفين انهما اتفقا على اعادة توحيد مجلسي الحراك الجنوبي: تيار نائب الرئيس اليمني السابق علي سالم البيض، وزعيم الحراك تيار حسن احمد باعوم، بعد وصول الاخير الى عدن لإنجاز الاتفاق. كما وصلت شخصيات جنوبية بارزة الى عدن، بينها الامين العام للحزب الاشتراكي ياسين سعيد نعمان (الصورة).

للحديث نتمة

الأرض ليست لمَن يحررها

ارنست خوري

ظلّت عبارة «الأرض لمَن يحررها» شعار حركات تحرُّر كثيرة في العالم. كانت أكثر من صحيحة زمن مقاومة الاستعمار، عندما كان المحتل، ولا يزال، يعمد إلى زرع ناسه في الأرض التي يستعمرها. لكن إسقاط ذلك الشعار في حالات الحروب الأهلية أو أشباه هذه الحروب، يمكن أن يحمل في طياته أكثر السيناريوهات كارثية. نموذج حيّ لمحاولة تعميم الشعار، يعيشه العالم العربي اليوم: تجربة مليشيات «الحشد الشعبي» العراقية في حربها ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» في المناطق ذات الغالبية العربية السنية، وتمسكها برفض استبدال أي من شعارات حركات التحرر الوطني التي لم يُعرَف عن معظمها/ اعتمادها مرجعية إسلامية في النضال، فهي لا تذكر «الأرض لمن يحررها» لا من قريب ولا من بعيد في أدبياتها، لكن ذلك لا يمنعها من السعي لممارسته من خلال رفضها ما سبق لها أن طالبت به منذ زمن صدام حسين، أي التدخل الأجنبي، تحديداً الاجتياح البرّي. صحيح أن عدداً كبيراً من مليشيات وعصائب اليوم لم تكن موجودة قبل احتلال عام 2003، إلا أن رموز هذه التنظيمات لا تزال هي هي منذ ذلك العهد. في الأمس كانت منظّرة للتدخل الأجنبي، بموافقة إيرانية ضمنية أفضت إلى تقاسم الأدوار بين الأميركيين والإيرانيين في عراق ما بعد 2003، أما اليوم فبات الفتاوى برفض مثل هذا التدخل لا تُحصى من طرفها ومَن أفتى بوجودها. أغلب الظن أن سبب هذا الرفض لا يتعلق بحمية وطنية استفاقت فجأة، وخصوصاً أن مسؤولي هذه المليشيات من أصحاب مشاريع التقسيم العلني للعراق مذهبياً. من هنا تبدو الخشية مشروعة من أن يكون فائض القوة قد أوصل هذه المليشيات إلى قناعة تفيد بأنها ستكون هي صاحبة الأرض في حال كانت هي من تحررها، في الأنبار وصلاح الدين ونينوى، تماماً مثلما أوصل شعور فائض القوة الإيراني لدى الحوثيين في اليمن، إلى زرع وهم في رؤوس مرشديهم، مفاده أن محافظات معادية لوجودهم كالبيضاء مثلاً، ستكون «لهم» في حال حرّروها من تنظيمات كـ«القاعدة» مثلاً. لأسوأ أنواع الحروب الأهلية في عالمنا العربي اليوم، أسماء حركية كثيرة، ليس «الأرض لمن يحررها» سوى

قررت الدائرة الدستورية في المحكمة العليا الليبية، أمس الإثنين، تأجيل النظر في الطعن بعدم دستورية انعقاد مجلس النواب في طبرق شرقي ليبيا، لجلسة الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، وذلك بناء على طلب مجلس النواب، إذ طالب محامو المجلس بتأجيل موعد الفصل في الطعن، لحين تقديم مجلس النواب مبادرة سياسية قد تحل الأزمة القانونية والدستورية العالقة أمام المحكمة العليا الليبية.

أولاً بأول

تُظهر المؤشرات أن فرنسا باتت أقرب من أي وقت سابق للاعتراف بدولة فلسطين، خاصة في ظل ما كشفته مطالبة مجموعة من البرلمانيين الفرنسيين بمناقشة موضوع الاعتراف بفلسطين في البرلمان الفرنسي

فرنسا وفلسطين

مطالب برلمانية تجعل الاعتراف مسألة وقت

باريس ـ منى السعيد

هل أصبح اعتراف فرنسا بالدولة الفلسطينية وشيكاً؟ سؤال يفرض نفسه على الساحة السياسية وعلى عدد من الأوساط في ضوء التصريحات التي صدرت على لسان أكثر من مسؤول فرنسي في هذا الاتجاه، من بينهم وزير الخارجية، لوران فابيوس، الذي أكد، خلال مناقشته مع عدد من النواب، أن فرنسا ستعترف بالدولة الفلسطينية في الوقت المناسب، «لأن هذا القرار يجب أن يكون مفيداً للسلام، وليس فقط أن يحمل طابعاً رمزياً»، وهو ما صدر عن رئيس الدبلوماسية الفرنسية بعد أيام قليلة من تصويت مجلس العموم البريطاني على قرار يعترف بالدولة الفلسطينية.

ويتزامن ذلك مع مطالبة مجموعة من البرلمانيين الفرنسيين بمناقشة موضوع الاعتراف بفلسطين في البرلمان الفرنسي، كما علمت «العربي الجديد». وأثارت تصريحات فابيوس أكثر من سؤال بعد اعتراف السويد والبرلمان البريطاني بالدولة الفلسطينية في هذا التوقيت، خاصة مع تبرير وزير الخارجية الفرنسي لتصريحاته بالقول: «منذ اللحظة التي نطالب فيها بدولتين إسرائيلية وفلسطينية، فهذا يعني أن مسألة الاعتراف حتمية وأنه امر منطقي، لكن السؤال الوحيد يبقى في كيفية وسبل تطبيق هذا الاعتراف حتى يكون أكثر فعالية». وأضاف: «لا نريد أن تكون مسألة رمزية، ونريدها أن تخدم السلام، وبالتالي سيكون هناك اعتراف». هذه التفاصيل حول «اختيار اللحظة المناسبة»، رأى فيها العديد من الخبراء أنها تأتي بتجديد حتى لو كانت خطوة رمزية مقارنة بالسنوات السابقة، لأن مسألة الاعتراف كانت مرتبطة دائماً بالتفاوض، وحين يصبح التفاوض «مسألة مستحيلة ولا تؤدي الى خلاصات، فعلى فرنسا أن تتحمّل مسؤوليتها»، كما أعلن فابيوس. ولعلّ ما سمعه الوزير الفرنسي من نظيره الأميركي، جون كيري، وكذلك ما سمعه الأوروبيون من كيري حول فشل مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية منذ أبريل/ نيسان الماضي وتلميحاته أمامهم بشأن الموقف الإسرائيلي، قد يكون دافعاً يقف وراء تصريحات فابيوس والأوروبيين. حتى أن بعض الدبلوماسيين فسّر الأمر بأن هذه التصريحات جاءت بطلب أميركي من أوروبا لإزعاج إسرائيل.

ففابيوس يعرف جيداً أن المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين لن تُستأنف، على الأقل قريباً، وأن فرنسا التي تريد دوماً أن تكون المحرك الرئيسي، تسعى للقيام بتحرك بعد اعتراف السويد والبرلمان البريطاني، وخاصة أن هناك 134 دولة في العالم قد أعترفت بفلسطين.

لم تنجح التحالفات الدولية المؤيدة لإسرائيل، في إطفاء الحس الشعبي خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة، وكانت هناك هوّة كبيرة بين سياسات الحكومات ونبض الشارع الذي فرض نفسه، كما حدث على الساحة الفرنسية. فعلى الصعيد الرسمي، اضطر المسؤولون لتغيير قراراتهم واستراتيجية في هذه المرحلة تستند على الأقل على أسس ومرجعيات السلام، مع العلم أن الطلب الذي تقدم به كيري أمام عباس في شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، بأن «التحرك الجماهيري في فرنسا والعالم ضد العدوان الإسرائيلي على غزة، وكانت له وزن على الرأي السياسي».

ويرى مسؤول فرنسي، في حديث لـ«العربي الجديد» أن عدداً من الدول، وعلى رأسها فرنسا، تعتبر أنه لا بد من الدخول في اتخاذ خطوات، ومنها السعي «لانتزاع الرئيس الفرنسي، فرنسوا هولاند، خلال استقباله الرئيس الفلسطيني محمود زملائه لإعطاء مهلة شهر لدراسة سبل استئناف المفاوضات، طرح بعيد عن الواقع في هذه المرحلة، وهو بحد ذاته مضيعة للوقت كما كان يحدث مراراً مع طروحات اللجنة الرباعية. ويشير المصدر نفسه الى أن هناك إجماعاً دولياً على مرجعيات السلام وعلى أسس المبادرة العربية، وأنه ينبغي اتخاذ خطوات، ومنها السعي «لانتزاع قرار من مجلس الأمن يتضمّن تلخيصاً للقرارات الدولية مع تجنّب فيتو أميركي خلال التصويت على القرار». وتسعى الدبلوماسية الفرنسية، مع دول أخرى، الى العمل على صيغة تشمل إعادة التأكيد على المرجعيات السابقة، ومنها موضوع حدود 1967. وتعتبر الدوائر الرسمية في فرنسا أنه لا مفر، عاجلاً أم آجلاً، من الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وأن جميع المسؤولين يرددون أنها مسألة وقت. وترى المصادر الدبلوماسية أن «الكلام الصادر عن إسرائيل بشأن ردة الفعل التي ستصدر عن مسألة الاعتراف ليس إلا تضليلاً للأمور، كما هو الحال أيضاً عند ربطها ما يجري بالتطرف، وبالتالي هو كلام فارغ».

فرنسا، الراغبة في تأدية دور سياسي في الملف الفلسطيني، والا يقتصر دورها على المؤثل الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي، تعرف جيداً أن إعلان الاعتراف بالدولة الفلسطينية هو قبل كل شيء مسألة رمزية، لأن الاعتراف قائم منذ سنوات مع فلسطين في جميع المجالات.

فرنسا ستعترف بدولة فلسطين في «الوقت المناسب» (getty)

متفرج الى متى؟

يقول مسؤول فرنسي، لـ«العربي الجديد»، إن العالم لا يمكن ان يقف متفرجا الى ما لا نهاية امام القتل والدمار والحصار وبظل موقف رئيس الحكومة الاسرائيلية، بنيامين نتنياهو، المتصلّب ومواقف واشنطن المؤيدة له، حتى في ضوء انتقادات كيري. كما انه، بحسب المسؤول، «لا يمكن نسف مراجع السلام وعلى راسها مسالة الدولتين وحدود 1967 ودولة فلسطينية عاصمتها القدس، وان المستوطنات غير شرعية».

إسرائيل هي المشكلة

يرى الجانبان الفرنسي والفلسطيني ان موتمر القاهرة لاعادة إعمار غزة، كان ناجحا سياسيا وماليا. ويؤكد مسؤول فرنسي ضرورة الخروج من البيانات والصراعات «لان الفلسطينيين يريدون ان يقف التواطؤ الدولي ضدهم، وخصوصا ان العالم يعرف اليوم ان إسرائيل هي المشكلة وكذلك الاحتلال، وان العالم سئم من تصرفات اسرائيل».

لجان مشتركة

بعد اللقاءات بين هولاند ونظيره الفلسطيني محمود عباس، ولقاء فابيوس مع نظيره رياض المالكي (الصورة)، قررت فرنسا تنظيم لقاء بين رئيس الوزراء الفرنسي، مانويل فالس، ونظيره راعي الحمد الله، بداية العام 2015، مع عدد من وزراء البلدين كما تجري العادة بين الدول، في إطار التشاور بين اللجان المشتركة.

تحليل إخباري

قلق نتنياهو المصطنع

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

عاد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يوم الأحد الماضي، إلى هوايته المفضلة، وهي صناعة القلق الوجودي على إسرائيل والتهويل من الأخطار الخارجية. وتحديداً هذه المرة الخطر الإيراني، في توقيت لا يحمل أي مبرر يدعو رئيس حكومة إلى إخافة «شعبه» من خطر الإبادة غير القائم، سوى في إطار محاولات الابتعاد والهروب من القضايا الداخلية إلى الخطر الخارجي. ويعتبر ذلك وصفة ممتازة لإسكات الخصوم وتوحيد «الشعب» وراء القيادة الوحيدة القادرة على إغضاب الكل، وفي مقدمهم الولايات المتحدة في سبيل حماية أمن «شعب إسرائيل» ومصالحه الأمنية.

وسوَّق نتنياهو نفسه قبل أسبوعين فقط كمن يرى أن واجبه الأساسي في منصبه هو حماية الشعب اليهودي من أي هولوكوست جديد.

ويسعى نتنياهو إلى تنصيب نفسه ليس فقط كرئيس حكومة يهمه أمن إسرائيل ومستقبل الشعب اليهودي، وإنما أيضاً لترسيخ ما يعتقده بداخله بأنه صاحب مهمة تاريخية لا تقل أهمية عن مهمة ديفيد بن غوريون نفسه، في نفوس الإسرائيليين ككل، عبر ابتداع تعابير واستخدام خطاب ديماغوجي لا يمت أحياناً للواقع بصلة، لضمان بقائه في مقدمة المشهد الإسرائيلي.

وهو خطاب، وباتفاق كثيرين من متابعي الشؤون الحزبية الإسرائيلية، يشكل أيضاً بديلاً لنتنياهو عن الحسم واتخاذ القرارات المصيرية.

وفي السياق نفسه، أعاد نتنياهو التحذير من احتمالات قيام الغرب والولايات المتحدة بتقديم تنازلات لإيران تجعلها دولة حافة نووية أكثر خطراً من «داعش». ومثلما خرج محللون وخبراء في إسرائيل بحدوتا روايات نتنياهو بمساواة حركة «حماس» بـ«داعش»، وأظهروا ضعف خطر «داعش» على إسرائيل كونها لا تتصدر أولويات التنظيم، فقد لفت المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت» إليكس فيشمان، أمس الاثنين، إلى أن الحملة الجديدة التي بدأها نتنياهو، لا تتعدى كونها مناورة إعلامية من مناورات نتنياهو لا يوجد ما يبررها، ولا سيما أنه لا جديد على صعيد المفاوضات الإيرانية الغربية حول مشروع إيران النووي. على الرغم من ذلك، فإن هذا لا يعني أن نتنياهو سيكتفي بهذا القدر من محاولات الترهيب والتضخيم في موضوع إيران، بل يُنتظر أن يصعّد خطابه في الأيام المقبلة وصولاً إلى تخصيص حصة الأسد من البيان السياسي الذي يفترض أن يقدمه إلى الكنيست الأسبوع المقبل للملف الإيراني، مع القول مجدداً أنه على الرغم من عمق الصداقة والتحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة، فإن ذلك لا يمنع الاختلاف في وجهات النظر. ولا يعني أيضاً أن تتنازل حكومة إسرائيل تحت قيادته عن مهمتها الأساسية، وهي ليس فقط ضمان أمن إسرائيل وإنما ضمان عدم تكرار الهولوكوست مجدداً.

وقد تكون تصريحات نتنياهو هذه ليست موجهة فقط للجمهور الإسرائيلي سعياً لتقزيم مشاكل غلاء المعيشة وأزمة الإسكان فقط، وإنما تتزامن مع الاستعدادات الأميركية المتصاعدة لانتخابات مجلسي النواب الأميركيين. وهو ما قد يجعل من تصريحات نتنياهو و«قلقه المصطنع على مستقبل إسرائيل والشعب اليهودي» سلاحاً آخر يزود به أنصاره الجمهوريين في واشنطن بمزيد من السهام لرشق الرئيس الأميركي، باراك أوباما، والديمقراطيين بها.

وهي رسالة يوجهها نتنياهو أيضاً إلى الدول الأوروبية وإلى الطرف العربي والفلسطيني بأنه لا يمكن في ظل الخطر الإيراني «الداهم» الحديث عن إضاعة الوقت في مفاوضات وطروحات تسوية دائمة مع الفلسطينيين، لأن المرحلة الراهنة تقتضي في نهاية المطاف بناء، وتعزيز المصلحة المشتركة بين دول الاعتدال العربي وبين إسرائيل لمواجهة الخطر الإيراني الذي بات نتنياهو يلتقط أخيراً إلى أنه «خطر شيعي» يهدد «محور الدول السنية المعتدلة».

تقرير

الحاخامات قد يحسمون رئاسة أركان الجيش

يثير احتمال تعيين الجنرال يائير نافيه كرئيس لهيئة اركان الجيش الاسرائيلي، المخاوف من طغيان تأثير المتدينين على دوائر صنع القرار

صالح النعامي

تثير مظاهر تأثير المرجعيات الدينية الطاغي على دوائر صنع القرار في إسرائيل، مخاوف الكثير من النخب الصهيونية من نجاح هذه المرجعيات في إملاء مرشّحيها، للوصول إلى أكثر المواقع حساسيّة في الجيش والمؤسسة الأمنية.

وتشير هذه النخب إلى أنّ كبار حاخامات المستوطنات المقامة في الضفة الغربية تحديداً، يستغلّون تأثيرهم الكبير لدى الأحزاب المشاركة في الإئتلاف الحاكم، ولا سيما «الليكود»، و«البيت اليهودي»، في محاولة فرض مرشّحين ينتمون للتيار الديني الصهيوني، ويتبنّون المواقف المتطرّفة لهذه المرجعيات.

البارز رامي إيبديلست، من أنّ هناك ما يبعث على «الخوف» من أنّ الحاخامات قد ينجحون في فرض تعيين الجنرال يائير نافيه، قائد المنطقة الوسطى الأسبق، كرئيس لهيئة أركان الجيش، خلفاً لرئيس الأركان الحالي بني غانتس، الذي من المتوقّع أن يغادر موقعه بعد أشهر.

وفي مقال نشره موقع «معاريف»، يلفت إيبديلست الأنظار إلى حقيقة أنّ هيئة أركان الجيش، والكثير من النخب في تل أبيب، ترى في نائب رئيس الأركان الحالي الجنرال جادي إيزنكوف، المرشّح الأكثر أهلية لتولي الموقع، موضحاً أنّ وزير الحرب موشيه يا علون، هو المخوّل طرح اسم المرشّح لتولّي هذا المنصب على الحكومة، ما يعني إفساح المجال أمام حاخامات المستوطنات، للتأثير على خيارات يا علون، مشيراً إلى أن الأخير الذي يركّز على مستقبله السياسي داخل حزب «الليكود» يعي جيداً أنّ دعم الحاخامات له، يعدّ مطلباً أساسياً، لضمان بقائه في الهيئة القيادية للحزب.

ويرى إيبديلست، أنّ اعتبارات السياسة الداخلية، يمكن أن تجعل يا علون، يتراجع عن عرض ترشيح إيزنكوف، أمام الحكومة، معيداً للأذهان أنّ الحاخامات، هم الذين طلبوا من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، تعيين بورام كوهين، رئيساً لجهاز الاستخبارات الداخلية «الشاباك»، وهو من أكثر الأجهزة الاستخبارية تأثيراً على دوائر صنع القرار في تل أبيب، ويعود السبب في ذلك، إلى أنّ كوهين متديّن، ينتمي للتيّار الديني الصهيوني.

وفي السياق، أكّدت التقارير الرسمية أنّ الحاخامات باتوا يحتكرون معظم الحلقات التثقيفية التي يتلقّاها الجنود، وذلك بتشجيع من مؤسسة الحاخامية العسكرية، التي حوّلت قواعد الجيش والويته ونخبه المختارة إلى ساحات يلقي فيها أكثر الحاخامات تطرّفاً محاضراتهم أمام الجنود.

وقد برز تأثير المرجعيات الدينية الطاغي على الجيش، بشكل واضح وجلي، خلال الحرب على غزة، من خلال سلوك كبار الضباط الذين قادوا الحرب، وتتلمذوا على أيدي هذه المرجعيات، فقد أكّد قائد لواء الصفوة «جفعاتي»، العقيد عوفر فينتور، في أمر الحرب، الذي أصدره لجنوده في الحرب على قطاع غزّة، أنّ الجيش يشنّ الحرب من أجل «الحفاظ على قدسية رب إسرائيل».

وتنتقد بعض النخب الإسرائيلية صمت قيادة الجيش تجاه التأثير الطاغي للمرجعيات الدينية، وتعزو هذه النخب ذلك الصمت، إلى الخوف من ردّة فعل أنصار الحاخامات في الحكومة والبرلمان. وترى هذه النخب أنّ سيطرة عشرات المستوطنين ومراجعهم الدينية، تمثّل الخطر الحقيقي للدولة. وتشير «معاريف»، إلى أنّ تأثير الحاخامات لا يتوقّف على الجيش ومؤسساته، بل يمتدّ للمؤسسات المدنية. ويحسب الصحيفة، فإنّ «الكثير من كبار الموظّفين الذين تمّ «زرعهم» في وزارات الخارجية، المالية، الداخلية والإسكان، هم من تلاميذ الحاخامات. وتوضح أن الوزراء يحرصون على استيعاب خرّيجي المدارس الدينية، التي يديرها الحاخامات، من أجل تعزيز مواقعهم السياسية في أحزابهم.

انتقادات لهيمنة الحاخامات على قطاع التلغيف في الجيش (أحمد غرابيلي/فرانس برس)

تحليل اخباري

معركة بنغازي: 6 أيام وحفتر يراوح مكانه

طرابلس ـ هشام الشلوي

يحاول اللواء الليبي المتقاعد، خليفة حفتر، منذ الأربعاء الماضي، الدخول إلى مدينة بنغازي، مستخدماً كلّ إمكانات القوات والمليشيات التابعة له، والغطاء الجوي المصري، لكنّه عجز عن السيطرة على أي معسكر أو مقرّ تابع لمجلس «شورى ثوار بنغازي»، حتى يبعث رسائل مطمئنة لحلفائه، في الداخل والخارج. ويبدو أنّ مجلس «شورى الثوار»، نجح بإفقاد مجموعات حفتر توازنها، سواء بالقتل أو العمليات الانتحارية، على الرغم من استخدامه لمسلحين مدنيين، تلقوا تدريبات في الخارج على مكافحة الإرهاب، ربيع العام الجاري، ومساندتهم من مليشيات مدنيّة وبقايا قوات الصاعقة، التي خسرت معسكراتها في بنغازي، للسيطرة على بعض الأحياء الشعبية كحي بوهديمة والسرتية والماجوري، والتمهيد لدخول قوات حفتر.

ولم يثمر تحرّك الكتيبة 204 دبابات، والكتيبة 21 مشاة صاعقة، لمحاولة الهيمنة على معسكر 17 فبراير، ولا القصف العنيف الذي شنّته طائرات مصريّة، بمعدل كل ساعة، أو نصف ساعة أحياناً، ودخول قوات مشاة البحرية على خطّ المواجهات الساخنة وتحرّكها باتجاه منطقة سيدي حسين، للسيطرة عليها ليل الأحد الماضي. ولم يتأخر مقاتلو مجلس «شورى ثوار بنغازي» عن صدّ هذه الهجمات كافة. وبالنظر إلى طبيعة المعركة الحالية في بنغازي، يمكن القول إنّ أربعة عوامل تصبّ في صالح حفتر، وتتمثّل بجبهة داخلية واسعة، انتشرت في أغلب أحياء بنغازي الشعبيّة والمكتظّة بالسكان، وتهديد من جهة جبهة مطار بنينا ومحاورها، وتحرّك آخر ثالثة معسكرات «الكتيبة 204 دبابات، والكتيبة 21 مشاة، ومشاة القوات البحريّة»، والقصف الجوي المصري العنيف على مواقع مدنيّة وأخرى عسكرية تابعة لمجلس «شورى الثوار»، وممارسته سياسة الأرض المحروقة.

ويتوقف خبراء عسكريون، متابعون لسير المعارك، على تمكّن قوات مجلس «شورى ثوار بنغازي»، من «التصدّي للصحوات المؤيدين لحفتر، والحفاظ على مرونة حركة القوات في مناطق المواجهات، والحفاظ على حدّ أدنى من الخسائر البشريّة، فضلاً عن توفير خطوط إمداد جيدة».

ولم تصبّ عملية الخامس عشر من أكتوبر/تشرين الأول الحالي، في صالح التاريخ العسكري للواء حفتر، على الرغم من تسخيره كلّ الإمكانات والقدرات المتاحة له محلياً وإقليمياً، في موازاة ذلك، ثمّة ضغوط ومؤشرات أخرى طفت على سطح المعارك في بنغازي، تمثّل عوامل سلبيّة أثرت على أداء قوات حفتر، وتجلّت في ممارسات أنصاره الذين قاموا بحرق وقتل وتدمير منازل أسر معارضين له.

وإلى جانب حملات الانتقاد من أشد الحلفاء قرباً إلى معسكره، وهم أعضاء مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق شرقي البلاد، فقد شنّ النائب زياد دغيم حملة عبر صفحته على «فيسبوك»، هجوماً على حفتر، معتبراً إياه «جزءاً من أزمة ليبيا»، في حين تمنى النائب الأول لرئيس البرلمان الليبي في طبرق، محمد علي شعيب، في تصريح صحافي، أن «يعتزل حفتر الحياة العامة ويشكل حزباً سياسياً»، لأنّه لن يقبل «بأي مجموعة مسلّحة خارج مؤسّسات الدولة».

على صعيد المنطقة الشرقيّة، يبدو التململ واضحاً في مدينة المرج، شرقي بنغازي، أبرز المدن الداعمة لعمليات حفتر، بسبب خسارتها كثيرين من أبنائها في العمليات العسكريّة. ويُضاف إلى ما سبق، الخناق المفروض على مدينة طبرق، المقرّ الرئيس لتلقي الدعم العسكري من الإمارات ومصر لقوات حفتر، وتقييد حركة سكان مناطق الشرق وأرزاقهم نتيجة العداءات التي زرعت في المدن المجاورة، وتحديداً درنه، الداعمة لحفتر، بعد خروج الطيران الحربي لقصف درنه، الأمر الذي قطع الطريق على تحرّكات سكان طبرق نتيجة اعتراض مسلحي درنه لهم، وخطف عدد من أبنائهم، إضافة إلى اعتراضهم لأي رتل عسكري أو دعم يخرج من طبرق قادماً إلى مناطق الرجمة وبنينا والأبيار، شرقي بنغازي.

وقد تفيد هذه المؤشرات وسواها، بقرب انتهاء أسطورة حفتر، التي لم تدم أكثر من ستة أشهر، لكنّ الداعمين الإقليميين له، قد يلوحون ببدائل أخرى، ويؤكّد مصدر جزائري دبلوماسي لـ «العربي الجديد»، أنّ «ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، زار الجزائر في الأيام القليلة الماضية، طالباً من الحكومة الجزائريّة تأجيل الحوار المقرر عقده بين أطراف سياسيّة وعسكرية ليبية برعاية الجزائر، ودخول الأخيرة ضمن حلف إقليمي مصغّر، لمحاربة التطرّف بليبيا، على غرار الحلف الدولي ضد داعش في العراق وسورية».

تقرير

بريطانيا: لا إرهاب في نشاط «الإخوان»

تتكرر تسريبات الصحف البريطانية عن التحقيق البريطاني عن «الإخوان المسلمين». مجدداً، تؤكد صحف ان البراءة عنوان التقرير المؤجل

لندن ـ العربي الجديد

يُفضل رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، إعلان نتائج المراجعة التي قامت بها اللجنة المختصة التي كلفتها الحكومة البريطانية في أبريل/نيسان الماضي بإجراء تحقيق حول جماعة الإخوان المسلمين، رغم انها انتهت من أعمالها.

وترجح الأوساط الإعلامية في العاصمة البريطانية أن يكون سبب التأخير في الإعلان عن نتائج المراجعة ناجماً عن أمرين، أولهما: تشكك البعض في موضوعية النتائج التي خلصت لها اللجنة، خصوصاً وأنها تشكلت برئاسة سفير بريطانيا لدى المملكة العربية السعودية، السفير جون جينكينز، الذي قد يتأثر بموقف الرياض من جماعة الإخوان المسلمين. وثانيهما: أن مستشار لجنة المراجعة ورئيس جهاز الاستخبارات الخارجية «أم أي 6»، السابق، السير ريتشارد ديرلوف، قد استبق نتائج المراجعة وأدلى بتصريحات وصف فيها تنظيم الإخوان المسلمين بـ«المنظمة الإرهابية في الصميم».

إلى ذلك، رجح الصحافيان البريطانيان، روبرت ميندبك وروبرت فيركايك، في تقرير نشراه في صحيفة «تلغراف» أن يكون سبب تأخير الإعلان عن نتائج التقرير، هو عدم رغبة الحكومة البريطانية في إثارة غضب الدول العربية التي مارست كل أشكال الضغط على لندن لدفعها إلى حظر جماعة «الإخوان المسلمين» واعتبارها منظمة إرهابية، خصوصاً وأن ما تسرب عن مصادر في مكتب الحكومة البريطانية يشير الى أن خلاصات التقرير لم توص بأي حظر للجماعة.

وكانت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، قد كشفت في أغسطس/آب الماضي أن التحقيق الذي أجرته الحكومة البريطانية عن أنشطة جماعة الإخوان المسلمين توصل إلى عدم تصنيفها كجماعة إرهابية. وقالت الصحيفة، إن التحقيق الذي أمر بإعداده رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، عن نشاطات وأيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين قد تم تأخير الإعلان عنه بسبب «الخلافات داخل الحكومة البريطانية حول نتائجه وخوفاً من غضب الدول الخليجية، وتحديداً السعودية والإمارات». وأكدت صحيفة «تلغراف» ما جاءت به «فايننشال تايمز»، حيث نقلت الأسبوع الماضي عن مصادر في الحكومة قولها إن التحقيق توصل في النهاية إلى «عدم تصنيف جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية، وفي الحقيقة وجد التقرير أدلة قليلة تثبت تورط أفرادها في نشاطات إرهابية». وأضافت الصحيفة: «لكن الحكومة قلقة من ردة فعل حلفاء بريطانيا في الشرق الأوسط، ولهذا قررت تأجيل الإعلان عن نتائجه إرضاءً عدة».

ونقل الصحافيان عن مصادر حكومية أن تقرير اللجنة لن يوصي بحظر الجماعة أو اعتبارها تنظيماص إرهابيًا، وسيكتفي بتوصية الحكومة لاتخاذ إجراءات احترازية من قبيل مراقبة المؤسسات العاملة في بريطانيا ويشتبه بتمويلها من الجماعة، والتحقيق في أنشطة تلك المؤسسات، مراقبة أنشطة الأشخاص المقيمين في بريطانيا والمعروفين بانتمائهم إلى تنظيم الإخوان المسلمين، وحظر دخول رجال الدين المرتبطين بالجماعة إلى بريطانيا بغرض المشاركة في مسيرات أو مؤتمرات. ونقلت تلغراف عن مصدر حكومي: «لا يمكننا حظر الجماعة، ولم يكن هذا القصد من المراجعة».

وقالت صحيفة «تلغراف» إن مصادر مكتب رئاسة الوزراء أكدت أن الحكومة تتوخى الحذر خلال مراجعة المعلومات المتوافرة عن أنشطة جماعة الإخوان المسلمين في بريطانيا والخارج، وتفضل التروي لتكوين فهم أعمق عن جماعة الإخوان المسلمين، وتأثير نشاطها على الأمن القومي البريطاني ومصالح المملكة المتحدة في الشرق الأوسط. يذكر أن اللجنة المكلفة إجراء المراجعة استبعدت المعلومات الأمنية التي قدمتها دولة الإمارات عن نشاط الإخوان المسلمين (حسب صحيفة الشرق الأوسط 5 أبريل 2014) ولم تدرجها في اعتبارات اتخاذ القرار البريطاني.

وكان رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، عيّن في شهر أبريل/نيسان الماضي، السفير البريطاني في السعودية جون جينكينز رئيساً للجنة تجري مراجعة حكومية داخلية لفلسفة (الإخوان المسلمين) والأنشطة التي يقومون بها، ومدى تأثيرها على المصالح الوطنية للمملكة المتحدة في الداخل والخارج على حد سواء، إضافة إلى مراجعة سياسة الحكومة البريطانية تجاه هذه الجماعة.

مؤيدون لـ«الإخوان» في لندن (getty)